

المصقات الانتخابية ما مردودها
الاقتصادي؟

8-9



قطاع الطاقة يحافظ على وتيرة
نشاطه وتنوعه

3



رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير
فخري كريم

الاقتصاد

العدد (1737) السنة السابعة - الثلاثاء (2) آذار 2010

ملحق اقتصادي اسبوعي يصدر عن جريدة المدى

بيروت تشهد مشاريع عقارية بقيمة مليار دولار

براون: الاقتصاد البريطاني ما زال يواجه تحديات على طريق التعافي

5



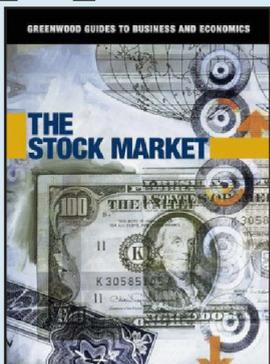
اصلاحات مالية مرتقبة
في الولايات المتحدة

10

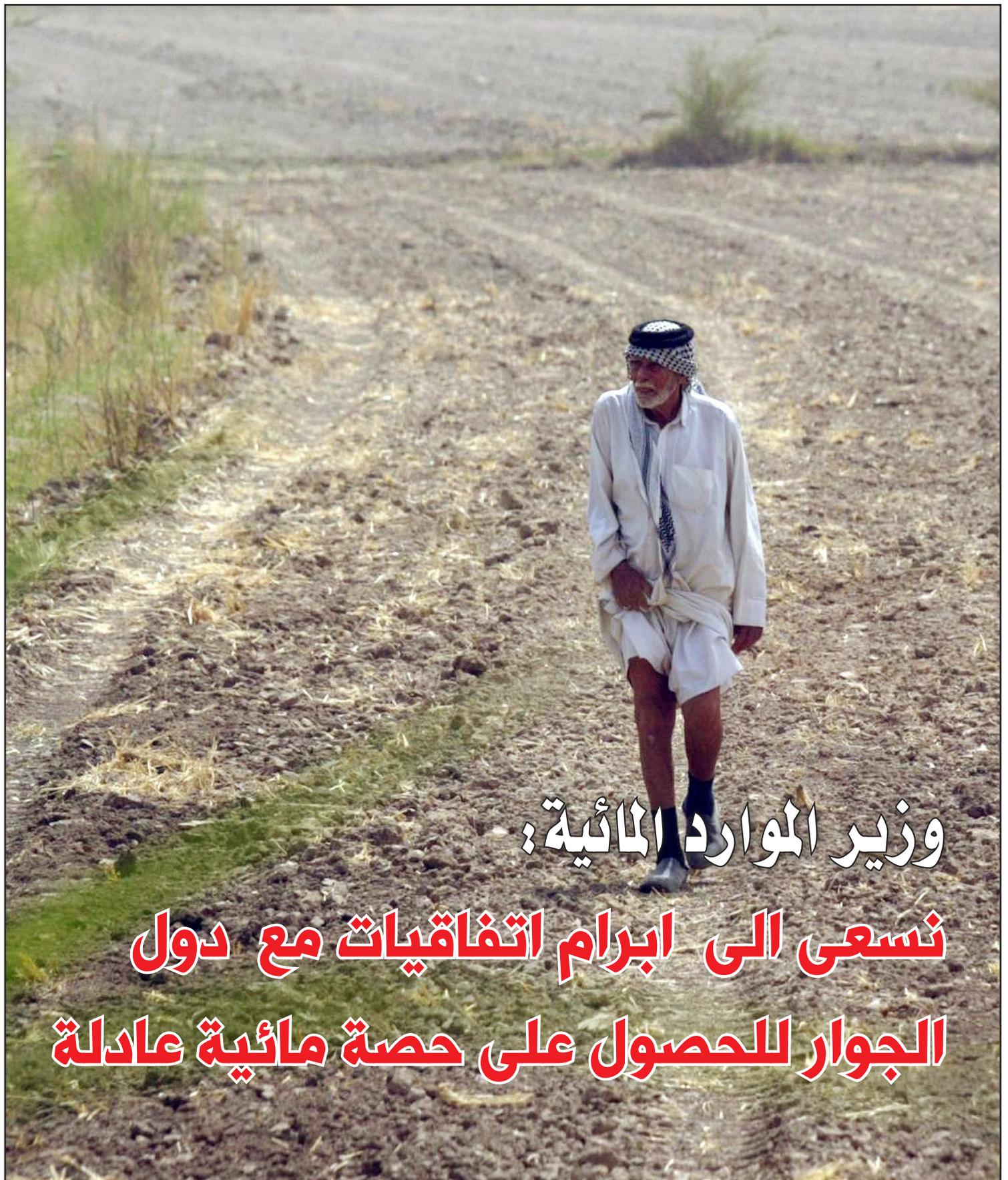


النظام الضريبي والإدارة
الضريبية في العراق

14



سوق الأسهم المالية



وزير الموارد المائية:

نسعى الى ابرام اتفاقيات مع دول الجوار للحصول على حصة مائية عادلة

عقود النفط تطمئن الشركات لكن المخاطر باقية في العراق

□ دبي/بغداد (رويترز)



أدت السرعة التي وقعت بها الحكومة العراقية صفقات النفط التي أبرمتها العام الماضي الى طمأنة شركات النفط الكبرى بشأن تصوراتها لحجم المخاطر التي تمثلها الانتخابات العراقية على العقود التي لم يجف مدادها بعد. لكن يقول محللون ان الشركاء السياسية لا تزال تكمن في الانتخابات ولا يجب التهوين من شأنها أو من شأن التحديات الكبيرة للبيئة التحتية بقطاع النفط.

تعد عودة الشركات الاجنبية الى قطاع النفط العراقي بعد سبع سنوات من الغزو الامريكي قضية مثيرة للعواطف

بالنسبة لشركات النفط يمثل الامن ونقص البنية التحتية أكبر المخاطر على الصفقات. وحتى لو تمكنت شركات النفط من جلب العاملين والمعدات لإجراء عملية تطوير غير مسبوقه لطاقة النفط العراقية تظل قدرة الحكومة على تنسيق تطوير البنية الاساسية والخدمات محل شك. ويجب أن تتوفر لشركات النفط ملايين البراميل يوميا من المياه في بلد يعاني من الجفاف، وتضخ المياه في حقول النفط للحفاظ على الضغط تحت سطح الارض وتعزيز إنتاج الخام. ويحتاج العراق لمئات الكيلومترات من خطوط الانابيب لتوصيل الخام الى مرافئ التصدير التي يحتاج أيضا أن يشيدها. كما يحتاج العراق بنية تحتية لتوصيل كميات ضخمة من الغاز الذي ينتج كمنتج ثانوي مع ارتفاع إنتاج النفط الى المنازل والمصانع أو الى مرافئ جديدة مكلفة لتصدير الغاز. كما يفتقر الى المتاجر والصحي والطرق ومحطات الصرف الصحي والطرق ومهابط الطائرات. ويقول مدير تنفيذي في شركة نفط: "يحتاجون كل شيء.. كل شيء بالفعل، أنهم يبدؤون من الصفر تقريبا... الفوز بعقد أو صلنا الى سفح جبل، لكن يتعين علينا أن نتسلقه".

هذه العقود. وقال محمود الجبوري مستشار النفط الذي يعمل مع شركة نفط الجنوب الحكومية: "عندما تذهب شركات النفط الى بلد ما وتوقع صفقات نفط من دون قانون يحمي مصالحها يجب أن تعرف انها تسيير على حبل مشدود". ولم يتوصل العراقيون بعد الى اتفاق سياسي بشأن السيطرة على النفط وتوزيع ايراداته، وحتى يتم تسوية هذه المسائل الجوهرية ستظل الصفقات عرضة للمشكلات. والمخاطر ليست من نصيب شركات النفط وحسب، فالعيب بالعقود قد ينقلب على الحكومة المستقبلية اذ أن الصفقات تنص على شروط صعبة لشركات النفط. ويقول احد المديرين التنفيذيين في شركات النفط: ان نصيب الحكومة من الايرادات التي تدرها العقود يتراوح بين ٩٧ و٩٨ بالمئة، وأي تغيير قد يجعل شركات النفط الكبرى تعيد النظر فيما تعتبره بالفعل صفقات محدودة المزايا يمكن أن يضر بالعراق الذي لم يتمكن من زيادة الإنتاج بالجهود الذاتية منذ الغزو عام ٢٠٠٣. وقال كولين لوثنان من وود ماكينزي للاستشارات في أدنبرة: "من الصعب انتقاد الشروط المالية التي وضعها العراق لهذه المشروعات".

الحكومة الجديدة الى هذا التأجيل. وتعد عودة الشركات الاجنبية الى قطاع النفط العراقي بعد سبع سنوات من الغزو الامريكي قضية مثيرة للعواطف في بلد طرد شركات النفط الكبرى منذ أكثر من ثلاثة عقود. ومما يزيد من مخاطر مراجعة العقود الافتقار لقوانين نفط جديدة مما يجعل العقود عرضة للتعديل ولا تخضع الحكومات المستقبلية لاي التزام قانوني يفرض عليها احترام

وعد... وبالتالي لم تعد الانتخابات تمثل المخاطر الرئيسية في العملية. ومع ذلك لا تزال هناك الكثير من العقبات المحتملة أمام تلك الشركات. ومن جانبه قال رعد القاديري رئيس وحدة المخاطر العالمية في مؤسسة بي.اف.سي انرجي لاستشارات الطاقة ومقرها واشنطن: "أعتقد أنه من الحماقة تبني وجهة نظر معتدلة حيال السياسة العراقية عند تقييم المخاطر التي تواجه هذه العقود". وأضاف "المخاطر ليست كثيرة الى حد الغاء العقود انها تتمثل في اجراء تنقيح أو مراجعة، وشروط العقود تجعلها حساسة للتأجيل، ومن الممكن أن تؤدي فترة من المشاحنات بعد الانتخابات بخصوص تشكيل

وبعد أن احتشد ممثلو شركات النفط العالمية العملاقة في بغداد في كانون الثاني الماضي لتوقيع الصفقات التي يمكن أن ترفع طاقة إنتاج النفط العراقي الى المستويات السعودية التي تصل الى ١٢ مليون برميل يوميا توقعوا أن تمثل الانتخابات البرلمانية التي تحل في السابع من مارس / آذار قدرا أقل من التهديدات. وقبل بضعة أشهر فقط كانت الشركات تخشى من أن يتأجل التوقيع النهائي على الصفقات فيما تستعد بغداد للانتخابات. وقال مدير تنفيذي في شركة نفط وقعت عقدا مع العراق طلب عدم نشر اسمه: "السرعة التي تمت بها العملية أعطت الانطباع أن العراق سيغي بما



قطاع الطاقة يحافظ على وتيرة نشاطه وتنوعه

قال تقرير للطاقة ان التطورات الاقتصادية المتلاحقة أفرزت الحاجة إلى الوصول بالقطاعات الاستراتيجية إلى مستويات غاية في الاكتفاء والفعالية والتطور والديمومة تجعلها رافعة للاقتصاد في ظروف الانتعاش والتراجع على حد سواء.

واضاف التقرير الذي تصدره شركة نفط الهلال ان قطاع الطاقة يأتي في مقدمة هذه القطاعات التي تشكل مركز الأحداث المهمة والمتنوعة والمستمرة حيث من الملاحظ أن قطاع النفط والغاز استطاع التأقلم والاندماج مع اتجاهات التراجع الحاصلة في بداية الأزمة المالية عن طريق تنويع وتنفيذ طرق التواصل التي من شأنها استعراض كل ما هو جديد ومهم لتطوير القطاع ومخرجاته والعمل كمجموعات متجانسة بين أطراف الصناعة لضمان بقاء مدخلات ومخرجات هذا القطاع بالمستوى الأمثل دائماً.

□ المدى الاقتصادي / خاص



في حقل الرميلة النفطي، ومن بين الشركات العشر التي وقع عليها الاختيار هالبرتون الامريكية وشلومبرجر وبيكر هيوز ووينر فورد انترناشيونال إضافة إلى شركات صينية وشركة تركية. ووجهت الدعوة أيضاً إلى شركة الحفر العراقية المملوكة للدولة، حيث طلب العراق من تلك الشركات تقديم عروضها وسيدرسها ثم يختار أفضل العطاءات، في الوقت الذي لم يكشف فيه عن تقديرات لقيمة العروض، ووقعت بي.بي وسي.ان.بي.سي العام الماضي عقداً مدته ٢٠ عاماً لتطوير حقل الرميلة الذي تبلغ احتياطياته ١٧ مليار برميل ويعد عماد قطاع النفط العراقي.

الكويت

أبرمت شركة نفط الكويت مع شركة "شل" البترولية عقد خدمات فنية مطورة مدته خمس سنوات تقوم بموجبها الأخيرة بتقديم الدعم الفني لتطوير حقول الغاز الجوراسية المكتشفة في شمال الكويت عام ٢٠٠٦، وستوفر الاتفاقية خدمات مهمة لشركة نفط الكويت، منها توفير العمالة المتخصصة والخبرات الفنية اللازمة واستخدام التكنولوجيا المتطورة لدى "شل" لتطوير حقول الغاز، كما ستوفر فرصة لتدريب الكوادر الكويتية وتطويرها للتعامل مع نوعية هذه الحقول. يذكر أن تطوير الغاز الحر يعد من المشاريع الحيوية والاستراتيجية التي تعول عليها شركة نفط الكويت لسد جزء كبير من حاجة الكويت للطاقة النظيفة، حيث سيستغل الغاز في محطات توليد الكهرباء وفي عمليات الصناعة البترولية ومشاريع البتروكيماوية وسيسهم بالحد من تلوث البيئة بشكل كبير وملحوظ نتيجة استخدام الغاز كبديل للنفط في توليد الطاقة.

كما قامت شركة نفط الكويت بإرساء عقود بقيمة تتجاوز ٤٤٠ مليون دولار لتوفير ١٢ منصة من منصات الحفر في شهر كانون الثاني الماضي وذلك ضمن مساعي الشركة لرفع إنتاج النفط إلى ٤ ملايين برميل في اليوم بحلول عام ٢٠٢٠، وتشمل الشركات الفائزة بالعقود كلا من الشركة الصينية للبترول والكيماويات (سينوك)، وشركة البرقان لحفر الأبار، والتجارة، والصيانة. وتقوم شركة "سينوك"، وفقاً للعقد الممنوح لها، بتوريد ست منصات بقوة ٧٥٠ حصاناً بقيمة ٦٨,٩١ مليون دينار، بينما تقوم شركة البرقان بتوفير ست منصات أيضاً بقيمة ٥٨,٥ مليون دينار.

إيران

اكتشفت إيران حقلاً جديداً للغاز الطبيعي تبلغ احتياطياته ١٢,٤ تريليون قدم مكعبة مع ما يقدر بنحو ٢٤٩ مليون برميل من مكثفات الغاز، وكانت إيران في وقت سابق من هذا الشهر اكتشفت حقل نفط سومار وحقل هاجان للغاز وان قيمة احتياطياتهما الإجمالية ٨٥ مليار دولار. يذكر أن نحو ٧٠ في المئة من الغاز قابل للاستخراج وان اقل من نصف مكثفات الغاز قابلة للاستخراج، وتبلغ احتياطيات الغاز في حقل الغاز ١٢,٤ تريليون قدم مكعبة أو ٣٥٥ مليار متر مكعب ويقدر حجم المكثفات بنحو ٢٤٩ مليون برميل ومن بين هذه المكثفات فان ٩٨ مليون برميل قابلة للاستخراج.

إلى صعوبة الإيفاء بالموعد الزمني المضروب لتلقي ردود البنوك خصوصاً أنها معنية أيضاً بتحديد حصصهم في تمويل مشروع آخر ألا وهو مشروع مصفاة الجبيل، المشتركة بين أرامكو السعودية وتوتال الفرنسية بتكلفتها البالغة ٩,٦ مليار دولار والمعروفة اختصاراً بـ (ساتورب).

من جانب آخر، وقعت شركة مدينة المعرفة الاقتصادية في مدينة جدة اتفاقية مع شركة كوجلنكس أريفا لتنفيذ مشروع إنشاء محطة تحويل كهربائي الأولى جهد ١٣,٨/١١٠ ك ف لإيصال الطاقة الكهربائية إلى مدينة المعرفة الاقتصادية.

العراق

أعلن رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي أن حكومة بلاده ليس لديها خطط أخرى لاستخدام شركات أجنبية في تطوير حقولها النفطية غير تلك التي اختيرت في مناقصات العام الماضي مؤكداً أن على العراق أن يبدأ التفكير في تطوير شركاته النفطية الوطنية، وكانت بغداد أبرمت صفقات مع شركات نفط دولية قد تزيد طاقتها الإنتاجية إلى ١٢ مليون برميل يوميا خلال سبعة أعوام من نحو ٢,٢ مليون في الوقت الحالي.

من جهة ثانية، دعا العراق وشركة بي.بي البريطانية للنفط وشريكها سي.ان.بي.سي الصينية عشر شركات لحفر ٥٦ بئراً جديدة

بتفريغ أول شحنات الغاز الطبيعي المسال بواسطة ناقلات من نوعية كيوفليكس إلى محطة زيبروغ للغاز الطبيعي المسال ببلجيكا والتي تقوم فلاكسيز بتشغيلها. وقد تم في شهر كانون الثاني ٢٠١٠ تسليم شحنتين إلى شركة إي دي إف للتجارة على متن الناقلتين المؤجرتين لراس غاز وفق اتفاقيات طويلة الأمد وهي "الخطورية" و"الحويلة". وعلى الرغم من أن بداية تسليم الغاز الطبيعي المسال من راس غاز إلى شركة إي دي إف للتجارة كان في عام ٢٠٠٧، إلا أن هذه كانت المرة الأولى التي تقوم فيها ناقلات بنوعية كيوفليكس بتفريغ السعة القصوى لحمولتها في محطة زيبروغ.

السعودية

طلبت كل من شركة أرامكو السعودية وشركة "كونوكو فيليبس الشريكان في مشروع مصفاة ينبع من البنوك المعنية تقديم عروضهم التمويلية بحلول ١٣ مارس المقبل لإنشاء مشروع المصفاة المشترك بينهما والبالغة تكلفتها ١٠ مليارات دولار، وكانت الشركتان قد أرسلتا الطلب إلى البنوك في مستهل شهر شباط الماضي علماً أن الموعد النهائي لقبول الردود من البنوك يستهدف إلى إعطاء الوقت الكافي للبنوك من أجل الحصول على الموافقات الداخلية حيال تمويل المشروع، في الوقت الذي صرحت فيه مصادر بنكية

بشراكة بين شركة بترول أبو ظبي الوطنية "أدنوك" وكونوكوفيلبس الأميركية بهدف تطوير مكامن الغاز الحامض في حقل شاه البري بإمارة أبو ظبي، ومن المتوقع أن ينتج الحقل البري نحو مليار قدم مكعب يوميا وسيتم استخدام كميات كبيرة من الإنتاج لتغطية الاحتياجات المحلية.

من جهتها طلبت "تكرير" من شركات المقاولات تقديم عروضها للتأهيل لمشروع تطوير جودة البنزين المنتج في مجمع الرويس والبالغة قيمته ٥٠ مليون دولار، وسوف تعمل الشركة الفائزة بالعقد على تركيب منشآت إنتاج البنزين عالي درجة الأوكتان، وقد حددت "تكرير" يوم الرابع والعشرين من شباط موعداً نهائياً لتقديم العروض.

فيما منحت شركة أبو ظبي للعمليات البرية (أدكو) شركة الإنشاءات البترولية الوطنية (إن بي سي سي) عقد تنفيذ مشروع تطوير حقل باب البري. وقد تمكنت شركة الإنشاءات البترولية الوطنية من الفوز بهذا العقد البالغ قيمته ٦٨٣ مليون دولار بعد منافسة شديدة اشترك فيها عدد من الشركات العالمية، ويشمل تنفيذ المشروع جميع أعمال الهندسة والتصميم والتركيب وشراء المواد اللازمة لربط آبار الإنتاج في الشركة والبالغ طوله ٩٥٠ كيلومتراً، كما يشمل العقد عدداً كبيراً من أعمال أخرى تشمل تصنيع وتركيب خزانات وأوعية الفصل وأنظمة حقن الكيماويات وأجهزة ضغط الهواء ومولدات للنيوتروجين وللطاقة الكهربائية وغيرها من الأجهزة التي سوف يتضمنها المشروع.

قطر

نجحت شركة راس غاز المحدودة (راس غاز)

ولفت التقرير الى انه على الرغم من تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية التي أثرت بشكل سلبي على أنشطة القطاعات الرئيسية كافة وفي مقدمتها القطاع العقاري بقي قطاع الطاقة القطر الوحيد الذي لازل يشهد تراجيحاً في عقد المعارض والمؤتمرات العلمية المتخصصة ذات الجدوى الاقتصادية والاستراتيجية لجميع الدول منتجة ومستهلكة وصناعية، حيث لازل التنوع قائماً على المعارض والمؤتمرات المقامة، وتلك التي يتم الاستعداد لعقدتها، فمنها ما يركز على الجوانب الفنية المتعلقة بتقنيات استخلاص النفط وتقنيات المراقبة الخاصة بتحديد مواقع النفط، فيما تركز صناعة المعارض على تفعيل التواصل بين أطراف صناعة النفط والغاز والتي تقضي إلى تبادل الخبرات والمعلومات واستكشاف الفرص الاستثمارية وتوقيع مزيد من الاتفاقيات والصفقات وإطلاق المشاريع الجديدة، فيما استطاع العامل البشري والتأهيل الوظيفي في مجال النفط والغاز من إيجاد موقع ريادي له في مجمل تلك المعارض والمؤتمرات والمناقشات الحالية والقادمة.

أهم الأحداث في قطاع النفط والغاز خلال الأسبوع (في منطقة الخليج)

الإمارات

من المتوقع أن تقوم شركة أبو ظبي لتطوير الغاز المحدودة بإرساء عقود ٨ مناقصات في مشروع تطوير حقل شاه البري للغاز بأبو ظبي خلال النصف الأول من العام الجاري بقيمة ٣٦,٨ مليار درهم، وتأسست أبو ظبي لتطوير الغاز المحدودة خلال العام الجاري

اصلاحات مالية مرتقبة في الولايات المتحدة



واشنطن / رويترز

استأنفت مباحثات مطولة بمجلس الشيوخ الأمريكي الاحد الماضي بشأن اصلاح القواعد التنظيمية للقطاع المالي مع تجدد التركيز على اجراءات حماية مستهلكي الخدمات المالية بعد أن رفض عضوان جمهوريان بارزان حلا وسطا تقدم به رئيس اللجنة المصرفية. وأبلغت مصادر مطلعة (رويترز) أن عرضا قدمه يوم الجمعة السناتور الديمقراطي كريستوفر دود بتقليص حجم وكالة حماية مستهلكي الخدمات المالية التي اقترحها الرئيس باراك أوباما لم يحظ بدعم الديمقراطيين ولا الجمهوريين. وظلت فكرة انشاء الوكالة عقبة أمام توصل الحزبين لاتفاق على تشديد الرقابة على البنوك وأسواق رأس المال وهو على قمة الاولويات الداخلية لاوباما. وكان دود وزع مقترحا بأن تكون الوكالة ادارة تابعة لوزارة الخزانة بدلا من جعلها وكالة مستقلة وهو ما وصى به الرئيس في منتصف 2009 ووافق عليه مجلس النواب الأمريكي. لكن أبرز عضو جمهوري باللجنة وهو السناتور ريتشارد شلبي وزميله السناتور بوب كوركر رفضا ذلك المقترح ما مثل نكسة لمساعي دود. وقالت المصادر ان شلبي وكوركر اعترضوا

على منح ادارة حماية المستهلك سلطة صياغة القواعد التنظيمية كما اقترح دود لكنهما لم يعترضوا على فكرة أن تكون الادارة تابعة لوزارة الخزانة أو أي وكالة اتحادية أخرى. وقال أعضاء بجماعات ضغط ومساعدون قريبون من المباحثات ان كثيرا من الديمقراطيين على الجانب الاخر ما زالوا متمسكين بفكرة انشاء وكالة مستقلة. ويوحى الصراع في مجلس الشيوخ للبعض بأن تشريعا جديدا - ما زال يتوقع كثيرون أن يطرحه دود الأسبوع القادم - قد يكون أصيقل نطاقا مما اقترحه أوباما قبل تسعة أشهر ومن مشروع قانون واسع النطاق أقره مجلس النواب في ديسمبر/ كانون الأول الماضي. وكان السناتور الديمقراطي الكبير بايرون دورجان قد أبلغ (رويترز) في مقابلة يوم الجمعة أن مشروع القانون الذي من المرجح أن يقره دود في اللجنة المصرفية "سيكون مخفقا"، ومن المرجح أن يدخل مجلس الشيوخ تعديلات أخرى على القانون. وقال دورجان "سيكون علينا (في مجلس الشيوخ) ادخال بعض التعديلات" ما لم تستطع مسودة القانون انهاء فكرة أن بعض المؤسسات المالية "أكبر من أن تنهار".

3,6 مليار دولار قرض للعراق من صندوق النقد الدولي

جنيف / وكالات

منح صندوق النقد الدولي العراق أكبر قرض حتى الآن يمنحه لأي دولة من دول العالم. وتبلغ قيمة هذا القرض ثلاثة مليارات وستمئة مليون دولار، ويخصص القرض لتغطية النقص في ميزان المدفوعات ومساعدة البلاد على اعادة بناء البنية الاساسية المدمرة.

وتقرر أن يدفع القرض الذي وافق عليه مجلس ادارة الصندوق للعراق على دفعات لمدة سنتين. وقال الصندوق في بيان ان العراق تلقى دفعة اولى من 450 مليون دولار. ويحل القرض محل عقد بقرض آخر منح للعراق بنهاية 2007 وقيمته 746 مليون دولار

وانتهى في مارس/ آذار 2009، واستمرت المفاوضات للحصول على القرض اشهر عدة. وكان وزير المالية باقر جبر الزبيدي طالب بقرض من سبعة مليارات دولار وبعدها بأربعة اشهر اعلن نجاحه في الحصول على خمسة مليارات.

وكان صندوق النقد الدولي قد طالب الحكومة العراقية بتحرير قطاعات معينة في الاقتصاد من تدخل الدولة، من خلال سحب الدعم المخصص للصناعيين والمزارعين. وقال المراسل الاقتصادي لبي بي سي إن هذا قد يسبب بعض الاستياء لأن العراقيين يسعون سعيا حثيثا للتنافس مع البلدان المجاورة في المجال التجاري.

السعودية تنفق 2,5 مليار ريال على توسيع مطارات المملكة

جدة / رويترز

قالت وكالة الانباء السعودية (واس) يوم الاحد الماضي أن المملكة العربية السعودية ستنفق 2,5 مليار ريال (666,7 مليون دولار) على توسيع مطارات في البلاد. وذكرت الوكالة "أشتملت هذه المشاريع على تطوير وانشاء وتوسيع ثلاثة وعشرين مطارا داخليا تخدم قرابة 9

ملايين راكب سنويا." وتشمل المشروعات اقامة مطار جديد في الطائف بغرب المملكة ويكلف 20 مليون ريال الى جانب تطوير مطار نجران في الجنوب بتكلفة 300 مليون ريال ومن المقرر الانتهاء من العمل في العام المقبل. وعززت السعودية أكبر اقتصاد في العالم العربي الاتفاق على البنية التحتية والتعليم والرعاية الصحية

في العام الماضي من أجل تحفيز الاقتصاد خلال الازمة المالية العالمية. وتعهدت المملكة بانفاق أكثر من 400 مليار دولار في اطار خطط تنويع الموارد الاقتصادية وتحديث البنية التحتية لتوفير المزيد من الوظائف لسكانها البالغ عددهم 18 مليون نسمة وهو رقم اخذ في الازدياد.

المساعدات الخارجية للأردن تنخفض إلى النصف في 2009

دبي / CNN

أظهرت بيانات رسمية أردنية تراجع قيمة المساعدات الخارجية للأردن خلال العام الماضي بنسبة 54% حيث بلغت نحو 470,9 مليون دولار مقابل مليار دولار عام 2008. ووفقا لبيانات وزارة المالية الأردنية فإن إجمالي الإيرادات والمساعدات الخارجية للأردن تراجع خلال العام الماضي بنسبة 11,1% ليبلغ 6,393 مليارات دولار مقابل 7,194 مليارات دولار عام 2008. وقالت الوزارة بحسب صحيفة (الدستور) الأردنية إن "الموازنة حققت عجزا ماليا بلغ العام الماضي 2,5 مليار دولار قبل المساعدات وملياري دولار بعد احتساب المساعدات الخارجية". ووفق الصحيفة فقد ارتفعت مديونية المملكة بشقيها الداخلي والخارجي بنسبة 13% مع نهاية العام الماضي حيث بلغت 640,13 مليار دولار مقابل 12 مليار دولار نهاية عام 2008. وفي سياق منفصل، أكد التقرير الصادر عن الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بان السياحة تسهم في توفير 420 ألف فرصة عمل في الأردن و3 ملايين فرصة في مصر وألف و900 فرصة في سوريا. وتوقع التقرير ان تترامم الموارد المالية النفطية في الدول الخليجية بشكل يزيد عن حاجتها للاستثمارات المحلية ومن المحتمل ان تذهب هذه الموارد الى الاسواق المتقدمة والناشئة لكن كميات كبيرة منها ستجذب نحو المنطقة العربية لحوض المتوسط لتمويل مشروعات البنية التحتية وغيرها من المشروعات التنموية. وأشار التقرير إلى أن هذا سيكون في مصلحة المنطقة العربية حيث ستتمكن من توسعة أسواقها المحلية وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

براون: الاقتصاد البريطاني ما زال يواجه تحديات على طريق التعافي

لندن / وكالات

قال رئيس الوزراء البريطاني غوردون براون، في مقابلة مع صحيفة الديلي تلغراف نشرتها يوم السبت الماضي ان اقتصاد بريطانيا يواجه طريقا صعبا برغم عودته للنمو في نهاية العام الماضي. وأظهرت ارقام صدرت يوم الجمعة الماضي

نمو الاقتصاد البريطاني بوتيرة اسرع من التقديرات السابقة في الاشهر الثلاثة الاخيرة من 2009 مع خروجه من اطول فترة ركود يمر بها. وقال براون في مقابلته الصحفية: "يكون الامر صعبا دائما عندما يبدأ النمو.. سيكون تحديا".

وأضاف براون انه نتيجة لأن بريطانيا بلد تجاري لديه قطاع خدمات مالية كبير، فكان "من المحتم ان تتعرض لضربة عنيفة" جراء التباطؤ العالمي، وبلغت نسبة التراجع في الناتج الاجمالي بسبب الركود الاقتصادي 6,2 في المئة. ويبدو ان الاقتصاد سيكون الجبهة الاشرس

في الحملة لانتخابات عامة يتوقع اجراؤها في مايو/ ايار، وسط سجل عنيف بين الحزبين الرئيسيين بشأن السرعة التي ينبغي بها خفض العجز القياسي في الميزانية. ويقول حزب المحافظين المعارض ان عدم التحرك بسرعة لخفض المديونية قد يتسبب

في خسارة بريطانيا تصنيفها الائتماني الممتاز، لكن براون قال ان خطط المحافظين لخفض العجز على نحو أسرع من حكومة حزب العمال قد يخنق التعافي الاقتصادي. وتابع "انها مخاطرة كبيرة جدا.. هناك فرصة حقيقية بأن تدفع سياساتهم بريطانيا مجددا نحو ركود أعمق".



برزت مؤخراً مشكلة شح المياه التي أُلقت بظلالها على مستوى الانتاج الزراعي والاستخدامات المائية الأخرى .
(المدى الاقتصادي) حاورت وزير الوارد المائية عبد اللطيف جمال رشيد بخصوص هذه الأزمة وستراتيجية وزارته لادارة الموارد المائية مستقبلا :

وزير الموارد المائية:

نسعى الى ابرام اتفاقيات مع دول الجوار للحصول على حصة مائية عادلة



بغداد / المدى الاقتصادي

× ما الأسباب الحقيقية وراء شحة المياه في العراق ؟

شحة المياه ليست قضية تخص العراق وحده وإنما هي قضية تخص منطقة الشرق الأوسط بشكل العام كذلك تشمل شمال أفريقيا. فهي مشكلة اقليمية بالدرجة الاولى وتعود الى اسباب اولها ان حصتنا من المياه الصالحة للاستعمال البشري جدا قليلة اذا ما قورنت بنسبة السكان في المنطقة فمثلا ان نسبة السكان في المنطقة ليس باقل من ١٠٪ اما كمية المياه الموجودة فهي اقل من ١٪ اي هناك فارق بين كميات المياه الموجودة في المنطقة وكميات المياه الموجودة في المناطق الاخرى .

ونحن بين حين وآخر نعاني من قلة الامطار والثلوج التي هي اقل بكثير من المعدل التي نحتاجها من اجل الاحتفاظ بها في خزانات وهذه المشكلة ليست جديدة في العراق ، ولكن هناك فترات سابقة كان العراق يعاني من شح المياه، ولابد ان نشير الى دور الاعلام حيث بات مجال بث الاخبار اسهل وأسرع بكثير من السابق عن طريق الفضائيات بحيث أصبحت المشكلة ظاهرة للعيان ويعرفها القاصي والداني ، والحقيقة ان مشكلة المياه في السابق كانت ليس باقل من الان ، هذا فضلا عن ان التغيير المناخي ساهم بتقليل نسبة المياه التي نستلمها من الطبيعة و السبب الاخر يعود الى عدم وجود خزانات ومنشآت كبيرة على نهري دجلة والفرات في حين الان أنشئ الكثير من الخزانات على ضفتي نهر دجلة والفرات وهي في الاساس حصص العراق لاننا بلد المصب وتركيا بلد المنبع ، اذا تم التصرف بمياه المنبع سوف يكون له تأثير مباشر والحال ينطبق على سوريا .

وهناك سبب آخر يعود الى زيادة عدد السكان وزيادة استخدام المياه كذلك خزن المياه لتوليد الطاقة الكهربائية وتوسيع الاراضي الزراعية في تركيا وسوريا ساهم في شحة المياه اضافة الى الهدر، كلها عوامل اجتمعت لتسهم في شحة المياه في العراق والحقيقة ان كمية المياه التي نتسلمها في الايام الاعتيادية اقل من ثلث الكميات التي نستلمها سابقا من دون هذه المنشآت والخزانات الموجودة في تركيا وسوريا كذلك الحالة نفسها مع الجارة ايران في ما يخص فروع وروافد نهر دجلة حيث تم بناء الكثير من الخزانات والسدود وازاء هذه المشكلة نود التوصل الى حلول مائية عادلة ومرضية لاهل المنطقة ، والامر أكثر ما يحتاج الى التنسيق والتعاون ، وعدم استخدام المياه كوسيلة للابتزاز ، لذا نرى ان قطع المياه عن نهر الكارون وروافده من ايران لا تخدم العراق خاصة في المنطقة الجنوبية حيث ان منطقة شط العرب الان تعاني من الملوحة .

× ما انعكاسات قطع المياه على مناطق الاهوار ؟

هور الحويزة مرتبط بنهر الكرخة في إيران و واردات هذا الهور من نهر الكرخة ، وهو مرتبط مع اهوار اخرى فعند انقطاع المياه عن هذا الهور له انعكاسات سلبية على كمية المياه التي بدأت تقل في هور الحويزة والاهوار المتصلة به ، اضافة الى ان بناء المنشآت على ضفتي نهر دجلة والفرات يعني انخفاضاً في كمية ومنسوب المياه وتردي نوعية المياه .

نحن بين حين وآخر نعاني من قلة الامطار والثلوج التي هي اقل بكثير من المعدل التي نحتاجها من اجل الاحتفاظ بها في خزانات وهذه المشكلة ليست جديدة في العراق

لدينا الان دراسة استراتيجية لكيفية ادارة الموارد المائية بما فيها كميات المياه والمشاريع المستقبلية اضافة الى ادارة السياسة المائية في المستقبل من ناحية الانهر والمياه السطحية وكميات المطر والمياه الجوفية ولدينا خطة لبناء المشاريع المستقبلية من الان الى ٣٥ سنة قادمة مع الاخذ بنظر الحسبان زيادة نسبة السكان اضافة الى زيادة عدد المصانع يجب ان تؤخذ بعين الحسبان أيضاً وكذلك نسبة التلوث وآلية المحافظة على البيئة وضعها في حسابنا وتشمل الدراسة الاستراتيجية المياه السطحية والمياه الجوفية وكذلك الامور الاخرى التي مرتبطة مع ادارة الموارد المائية وفي نفس الوقت الخطة الاستراتيجية من اجل تحسين ادارة الموارد المائية من ناحية مياه الشرب ومياه الزراعة كذلك مياه الصناعة هذا ما تضمنته هذه الدراسة لذا نحتاج الى دعم الحكومة المركزية في هذا المجال

× ما المشاكل التي تعانيها السدود في العراق وتحديدًا سد الموصل ؟

معظم السدود في العراق بحالة جيدة وهي في وضع تشغيلي عالٍ وتحت صيانة مستمرة وليس لدينا مشاكل رئيسية وحتى سد الموصل تحت المراقبة الشديدة وتمت معالجته بطريقة فنية حيث تم جلب المعدات الضرورية للمعالجة الوقئية والمستمرة من مكائن تحشية ومكائن حقن المواد الكيميائية اضافة الى الكونكريت بشكل مستمر على جميع الاماكن ولكن سد الموصل سد استراتيجي ومن اهم المشاريع في البلد وهو عمل هندسي معقد يحتاج معدات

وتوفيره مياه الشرب اضافة الى خزن المياه والسيطرة على الفيضانات والكوارث كذلك تكمن اهميته للسياحة والثروة السمكية اضافة الى توليد الطاقة الكهربائية واذما كان في حالة تشغيلية عالية وحسب التصميم ممكن ان نستفيد من سد الموصل الف ميكا واط وهي ربع الكمية الموجودة في العراق ولكن هناك مشاكل في الجيولوجيا السد وهي مشاكل موجودة في عدد من السدود في العالم انت لا تستطيع ان تسيطر على كل الامور الجولوجيا ولكن بعد خزن السد وملء السد الى منسوب معين في السد صارت المشاكل اكبر وهي تاكل طبقات جسيمة وجولوجية في جسم السد مع وجود الماء والضغط على جسم السد يمرور الزمن وصل الى حد يجب معالجته معالجة جذرية لان بدون معالجة يبقى الخطر باقيا ثانيا اذا لم تتم معالجته تكلفنا الكثير من الناحية الاقتصادية مبالغ هائلة وحسب تقديراتنا ليس باقل من ٥٥٠ الى ٦٠٠ مليون دولار سنويا لذا نحن لانستطيع الخزن في سد الموصل الى مستوى عالٍ تحسبا لحدوث ضغط عالي على جسم السد والذي قد يزيد من عملية التآكل لذلك الان لانستطيع الاستفادة من الطاقة الموجودة او من الامكانية الاستراتيجية والهندسية الموجودة في سد الموصل وهذه لها تاثير اقتصادي على البلد والحل هو المعالجة الجذرية ولكن نحن منذ اربع سنوات بدأنا بالمعالجة الوقئية لان المعالجة الجذرية تحتاج معدات دقيقة جدا وتمت تحت جسم السد وهو عمل هندسي معقد يحتاج معدات

تخصصية والحقيقة ان الشركات العالمية عاجزة عن حل هذه المشاكل لان عمقنا طويل وكبير وهذه المشاكل موجودة في بعض سدود العالم مثل امريكا ولكن عمق الطبقات الجولوجية تحت السد اقل بكثير مما موجود في سد الموصل لذلك نحن عملينا معقدة لان المفروض نبني جداراً كونكريتي بطول حوالي خمسة وخمسة ونصف كيلو متر وبارتفاع ٢٢٠ متراً داخل وتحت السد بطرق فنية وباجهزة حديثة ولكن نحن كلنا اصرار على معالجة سد الموصل والاستفادة من خبرات الشركات العالمية وخلال فترة قصيرة نبدأ بتنفيذ العملية

× ماذا بشأن خزن مياه الامطار وامكانية الاستفادة منها ؟

لدينا خزانات و طاقة تخزينية كبيرة، لكن الواردات قليلة ونقص بها من ناحية الثلوج والمطر قليلة كذلك و اردتنا من نهري دجلة والفرات وروافدهما أيضاً قليلة ولذلك نحن ليس لدينا نقص في الطاقة التخزينية في الوقت الحاضر لكن نحتاج الى بناء السدود في بعض مناطق الامطار لاسيما في اقليم كردستان سعياً للمحافظة على الامطار في فصل الشتاء والاستفادة منها في فصل الصيف لان بعض المناطق لا يصل إليها الماء بسبب وعورتها وبعدها عن المصادر لذا نحتاج الى بناء عدد من الخزانات في اقليم كردستان وكذلك في مناطق اخرى مثل المنطقة الغربية نحتاج الى بناء عدد من السدود الصغيرة، وفي المناطق الوسطى نحتاج الى بناء عدد من النواظم لتنظيم مناسيب المياه ، وباشترنا بالتنفيذ لذا نحن الان بدأنا بمعالجة وصول المياه إلى الأراضي الزراعية في البصرة ونفكر بمنع رجوع المياه من شط العرب الى مناطق في البصرة او المناطق القريبة منها ولكن مشكلتنا تكمن في ان كل مشاريعنا تحتاج مبالغ مالية هائلة اضافة الى فترة زمنية للتنفيذ كذلك تحتاج الى دراسة هندسية وفنية وجيولوجيا لابد من مراعاة كل الجوانب و اضافة الى ذلك نحن الان لدينا دراسة كيفية الاستفادة من المياه في المصب العام من اجل تغذية الاهوار والزراعة

× كيف تمت معالجة نهر الكارون الذي يصب في شط العرب والذي يسبب الملوحة فيه؟

هذه المعالجة ليس بايدينا ولكن تتم بالتنسيق والتعاون والاتفاق مع ايران سعياً لزيادة حصة نهر الكارون على شط العرب ، ومن الامور التي نسعى لاتباعها في وزارة الموارد المائية التنسيق والتعاون مع دول الجوار لان العراق كان معزولاً عنها لسنوات طوال ، ووصلنا الان الى مراحل متقدمة لان هدفنا في وزارة الموارد المائية الوصول الى اتفاقيات بيننا وبين دول الجوار من اجل الحصول على حصة عادلة ضرورية من المياه والى الان لم نصل الى هذه المرحلة حتى نقوم بتوقيع الاتفاقيات ، حيث مازلنا بصدد اللقاءات والاجتماعات الفنية ونحتاج الى اتفاقية مع كل من سوريا وتركيا وإيران لضمان الحقوق المائية العراقية التي نحتاجها حيث ان اتفاقية بالشكل المطلوب لضمان الحصة المائية العادلة غير موجودة ماعدا التي بيننا وبين سوريا والتي تنص على اعطائنا ٥٨٪ وهم يستخدمون ٤٢٪ .





قالوا انها خلقت فرص عمل الملصقات الانتخابية مأمردوها الاقتصادي؟

تحقيق / خالد عبد الامير

شركة اعلان: تعاقدنا مع بعض الكتل الانتخابية على طباعة ملصقاتهم الانتخابية وفق الشروط التي حددتها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات

الضوئية وهي مطلوبة حالياً لكننا لم نستطع شراءها لعدم توفر السيولة النقدية، ولكن هذه الحملة قد وفرت لنا ارباحاً ستمكنا من شراء المعدات المطلوبة لهذا الغرض.

أما منير الخزرجي - مدير شركة سومر للدعاية والنشر والإعلان حدثنا قائلاً: الحملة الانتخابية فرصة عمل لكثير من أبناء هذا البلد للعمل وكسب الرزق ونحن نتمنى على الدولة ان تلتفت إلى أبناء البلد في توفير مثل هذه الفرص

العراقية قادرة على تغطية مثل هذه الحملات وغيرها ولا داعي لطباعة ما يحتاجه العراق في الخارج بحجة قدم المطابع العراقية فعندما تعمل المطابع تستطيع ان تطور نفسها من خلال الأرباح المتحققة ولكن إذا بقيت معطلة فكيف يستطيع صاحب المطبعة تطوير مطبعته لتكون مواكبة للتطور التقني؟ لقد استفدنا من هذه الحملة الدعائية برغم قصر مدتها وسنسى مستقبلاً لاستيراد مكائن الطباعة للنشرات

منير الخزرجي نتمنى على الدولة ان تلتفت إلى أبناء البلد في توفير مثل هذه الفرص بدلاً من دول الجوار كونها ستخلق فرص عمل واسعة

السابقتين التي ما زالت صور الملصقات وبعد مرور أكثر من خمس سنوات على لصقها شاخصة للعيان وقد أعطت منظرًا مفرزاً للشارع العراقي.

الحملة الانتخابية الحالية وفرت فرص عمل لـ (٧٠ - ٨٠) عاملاً من العاملين في هذه الشركة فقط، والعمل مستمر لمدة (٢٤) ساعة يومياً بسبب قلة الدعاية الانتخابية من جهة وكثرة عدد المرشحين من جهة أخرى.

لدينا التقنيات الحديثة

محمد البياتي - صاحب شركة الراقدين للطباعة والنشر حدثنا عن شركته وقال:

نمتلك في الشركة الوسائل التقنية الحديثة للطباعة فدينا مطابع خاصة بالطبع على مادة الفلكس ايطالية المنشأ وكورية وصينية والفلكس هي المادة المستخدمة حالياً في طباعة أغلب الدعاية الانتخابية وهي مادة طباعية حديثة تتميز بسرعة طباعتها وتحملها للظروف الجوية القاسية وان المطابع

مع بدء العد التنازلي لاجراء الانتخابات التشريعية العامة انتشرت في شوارع بغداد والمحافظات كافة صور واعلانات المرشحين الذين جاوز عددهم الـ 600 ألف مرشح، وحال إعلان المفوضية العامة للانتخابات بدء الحملة الدعائية تحولت شركات ومحال الاعلان في بغداد الى ورش عمل دائمة تعمل ليل نهار عبر ملصح اعلاني مختلف نوعاً ما عن ملصح الانتخابات السابقة من حيث نوع الاعلان ومردوده الاقتصادي.

(المدى الاقتصادي) تجولت في بعض شركات ومحال الإعلان وسط بغداد لتطلع عن طبيعة الفرص الاعلانية واسعارها وانعكاسها الاقتصادي على سوق الاعلانات.

خلقت فرصة عمل

علي متعب - مدير شركة نينوى للنشر والإعلان قال:

تعاقدنا مع بعض الكتل الانتخابية على طباعة ملصقاتهم الانتخابية وفق الشروط التي حددتها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وشروط

أمانة بغداد حيث يتم تصميم الملصق وفق أحجام معينة ثم يُوَطَّر بإطار من الخشب او من الحديد لذلك ارتبط عملنا بورش النجارة والحدادة حيث تسمح هذه الإطارات بسهولة نزعها بعد إتمام مرحلة الدعاية الانتخابية وعدم لصقها كما كان سائداً في الحملتين الانتخابيتين

مشهد اقتصادي



الاستعداد

شهدت بغداد هذا الاسبوع سقوط امطار تسببت في غرق الشوارع

الاستعداد

حركة دؤوبة في سوق الفزول رغم قرب الانتخابات البرلمانية



الاستعداد

باشرت دوائر المرور بتسجيل السيارات الحديثة عوضاً عن الوكالات



الاستعداد

رغم مرور اكثر من عام الا ان البطاقة التموينية تخلو من مادة السكر



مناسبة ولكن على حساب الجودة، كما ان الوسائل الدعائية تتطلب وقتاً وجهداً أكثر من الوسائل الحالية مثل النشرات الضوئية والتي لو توفر الوقت الكافي لتمكنا من استخدامها .

الحدادون والنجارون كان لهم دورهم

فراس عبد القادر - صاحب معمل حدادة قال :

ينصب عملنا في تصنيع اللوحات الاعلانية الحديدية الكبيرة التي توضع على جوانب الطرق ، وقد استطعنا تشغيل مجموعة كبيرة من الحدادين الذين كانوا عاطلين عن العمل بصورة وقتية ، إضافة إلى عمال المعمل السابقين لتلبية الطلب الكبير على هذه اللوحات .

وكانت للشروط التي حددتها مفوضية الانتخابات لطريقة الدعاية أثرها الكبير في فسخ المجال لشرائح واسعة للعمل ، حيث كان المرشحون سابقاً يكتفون بطبع الصور ولصقها كيفما اتفق مما سبب تشويهاً لشوارع وساحات بغداد ، بل ان البعض كان يعمد الى كتابة دعائية بالطلاء وبخط رديء على واجهات الدور والمباني العامة من دون التفكير بما تسببه هذه الطريقة من تشويه للممتلكات العامة .

كما أوضح لنا أسعد علي - صاحب معمل نجارة عن طبيعة عمله الخاصة في تصنيع الإطارات الخشبية وفق القياسات المحددة سلفاً وتسليمها إلى المطبعة لتقوم المطبعة بتأطير الملصقات الدعائية لتكون جاهزة .

وفي هذه الدورة الانتخابية فأن الوسائل الدعائية أصبحت أفضل من الدورات السابقة وقد تالقت بشكل كبير للمشاكل التي سببتها الدورات الماضية من تشويه لمدينة بغداد لعدم التزام المرشحين بإزالة ملصقاتهم الدعائية بعد انتهاء الانتخابات وما زالت ملصقات المرشحين ومنذ الدورة الانتخابية الأولى وحتى الآن شاخصة للعيان .

حركة دؤوبة

ونحن نتجول بين الشركات الدعائية كانت هناك حركة دؤوبة من سيارات الحمل الصغيرة اما قادمة من الورش بما تحمله من إطارات ولوحات وأما مغادرة بالملصقات الجاهزة لتسليمها الى المتعهدين .

السائق (محمد فرحان حمادي) حدثنا عن طبيعة عمله فقال :

تعهدت العمل مع هذه الشركة بأجر أسبوعي مفر حيث يقوم عملي مع بقية الزملاء من السواق في إيصال المواد المنجزة من الورش الى الشركة ومن ثم إرسال المواد الجاهزة الى المتعهدين او الكتل الانتخابية .

وفي شركة الرافدين كان هنالك أكثر من (٨٠) عاملاً يعملون بوجبتين ولمدة (٢٤) ساعة يومياً حيث التقينا باحد العمال الذي تمنى ان تحدث الانتخابات كل شهر لأنها وفرت له اجراً يعادل اجر أربعة أشهر وقبل الحملة الدعائية كان عدد العمال في المطبعة لا يزيد على عشرين عاملاً وبوجبة واحدة وفي كثير من الأحيان تغلق المطبعة لمدة أسبوع او أسبوعين لعدم توفر طلبات العمل .

وغيرها ، وان اغلب الشركات التي تعاملت معها على مدار الساعة لضيق الوقت المحدد بين بدء الحملة الدعائية والانتخابات.. وهنا أود ان أشير إلى المآزق الذي حدث بين الشركات الدعائية وبين المرشحين ، والذي تتحمله المفوضية العليا للانتخابات حيث ان إعلان الأسماء للمرشحين رسمياً يتزامن مع بدء الحملة الدعائية وكان من المفترض ان تعلن الأسماء قبل بدء الحملة الدعائية بفترة مناسبة ليتسنى للشركات والكتل الانتخابية الوقت الكافي لانجاز الملصقات الدعائية لتكون جاهزة قبل بدئها الحملة ، وهذا المآزق ولد لنا ارباكاً في العمل وأدخلنا في متاهات مع المرشحين ، بسبب تأخر انجاز ملصقاتهم الدعائية .

بإمكاننا تقديم الأفضل

احمد جواد الاعرجي - مندوب اعلانات أوضح لنا ان ضيق الوقت جعل عملنا سريعاً ولو توفر لنا الوقت الكافي قبل بدء الحملة الدعائية لقدمنا ما هو أفضل من تلك التي قدمناها ، فمثلاً الطباعة بنظام (٨ / باص) هي أكثر جودة لكنها بطيئة فاضطررنا الى استخدام نظام (٤ / باص) الذي يوفر لنا سرعة

بدلاً من دول الجوار كونها ستخلق فرص عمل واسعة إضافة إلى توفير رؤوس الأموال لدى أرباب المطابع لتطوير وخلق فرص جديدة للعمل ، فمطابعتنا لا تقل جودة عن مطابع الدول المجاورة كما ان أسعارنا أفضل بكثير فمثلاً تكلف طباعة الفلكس (٥ دولار / ٢م) وهي تقريباً نصف اسعار الخارج وكما لدينا مطابع تعمل بالكمبيوتر ونوعيات ورق طباعة عالية الجودة وأحبار من مختلف المناشئ ويبقى السعر هو العامل الوحيد الذي يؤثر في نوعية الإنتاج من حيث جودته او رداءته .

تأخر إعلان أسماء المرشحين سبب إرباكاً للعمل

ثم التقينا (مشتاق الساعدي - مندوب إعلانات) وله تعاملات مع شركات دعائية عدة إذ قال :

الحملة الدعائية الانتخابية وفرت ومن دون مبالغة فرص عمل لعشرات الآلاف من العمال في المطابع وورش النجارة والحدادة وسيارات النقل وعمال آخرين تنوعت أعمالهم في مجالات مختلفة في هذه الحملة وحتى لمحال بيع المواد الأولية الطباعية والنجارية



النظام الضريبي والإدارة الضريبية في العراق

واقف وتوجهات

□ د. خالد حامد عبد

تواجه الهيئة العامة للضرائب تحديات عدة في سياستها الضريبية، وعملها الوظيفي حيث يتطلب ذلك العديد من الإجراءات الإدارية والقانونية والمالية، فضلا عن زيادة القوانين الضريبية وتنوع الضوابط والإعامات التي جاءت نتيجة لزيادة أعداد المكلفين وتنوع الأنشطة الضريبية، مما ضاعف الأعباء على السلطة المالية متمثلة في الهيئة العامة للضرائب في إيجاد السبل الكفيلة لزيادة وعي المكلفين بالضريبة وزيادة كفاءة المخمن في إجراء عملية التحاسب الضريبي. وبما أن الشفافية تتطلب من الهيئة العامة للضرائب الإفصاح عن كل ما من شأنه زيادة الوعي الضريبي للمكلفين وتحقيق الرقابة على عملياتها من الأطراف الداخلية والخارجية، فإنها من جهة أخرى تتطلب إفصاح المكلف عن جميع الدخول التي حصل عليها خلال سنة تحقق الدخل، وبالتالي فإن هناك مسؤوليات متبادلة للهيئة والمكلفين على السواء في تطبيق هذا المفهوم ولا يمكن ربط هذا المفهوم بجهة واحدة فقط. وعلى هذا الأساس لابد من العمل على إيجاد السبل الناجمة لتطوير النظام الضريبي للأفراد والشركات، فضلا عن إيجاد الوسائل التي يمكن من خلالها مساعدة الهيئة العامة للضرائب في رفع كفاءة منظومتها الضريبية، وخاصة في مجال الهيكل التنظيمي الخاص بالإدارة الضريبية.

أولاً: الاتجاهات الحديثة لنظام الضريبي للأفراد والشركات

إن نجاح النظام الضريبي هو رهن بإمكانية تطبيقه في المجتمع، فنجاح الدولة في اختيار نظامها الضريبي يتوقف على معرفة كاملة بأوضاع المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها مع تفهم متعمق بالأسس العلمية والأساليب الفنية لتصميم النظام الضريبية، لذا يقتضي أن يكون المكلف على علم تام بكيفية احتساب الدين وأدائه وعلى القانون أن ينص صراحة على إجراءات عملية وفعالة لمكافحة الغش والتهرب، وامتيازات قانونية تكفل من الدولة استيفاء دين الضريبة، وعلى السلطة التشريعية ألا تدخر جهداً في تحسين أوضاع العاملين فيها حتى لا تنعكس سوء أوضاعهم على معاملتهم للمكلفين، كما أنه للسلطة القضائية دوراً بارزاً بسرعة البت في المنازعات الضريبية وكذلك مراعاة حالة المكلف الاجتماعية والثقافية، فمن الخطأ إذا كانت غالبية المكلفين أميين أن تطلب منهم تعبئة استمارات وإقرارات.

وعلى هذا الأساس يكون النظام الضريبي انعكاساً لواقع اقتصادي واجتماعي وسياسي ويحمل أهدافه المحلية من حاجات الواقع الملحة، وأهدافه البعيدة في تلبية احتياجات المستقبل، من خلال نظرة شمولية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمساهمة

في رفع المستوى المعيشي والتخفيف من حدة البطالة، وان هذا النظام يؤثر في الواقع ويتأثر به.

وإن هذا الواقع متحول ومتغير ويجب أن تتصف النظم الضريبية بالمرونة لأنها جاءت لتعالج قضايا الواقع لا أن تسجنها بين أسطر النصوص.

ويُعد النظام الضريبي وسيلة فعالة في يد الدولة خاصة في فترات الركود والأزمات الاقتصادية، إذ يمكن للدولة أن تستعمل النظام الضريبي لتشجيع بعض القطاعات على غيرها من خلال إعفائها من الضرائب لتجاوز مرحلة الركود والأزمات الاقتصادية.

ويشكل قانون ضريبة الدخل رقم (١١٣) لسنة (١٩٨٢) المعدل النافذ، وقوانين أخرى متعددة، نظاماً مجدولاً، والنظام المجدول متنوع في طبيعة الحال، وهناك نظام مجدول، ونظام شامل، ونظام مركب، فالمجدول هو كل دخل تفرض عليه ضريبة لحال ويشكل بذاته نظام ضريبة مستقلاً، وهذا نظام قديم أستعمل بداية القرن الماضي وتحديداً في الدول النامية.. وقد تحولت معظم الدول وبالأخص الغربية من هذا النظام المجدول إلى نظام شامل حيث تفرض ضريبة على كل مصادر الدخل بأسعار محددة، وتدخل ضمن القاعدة الضريبية الخاصة بها. ويدخل الهيكل التنظيمي لأي قانون أو نظام ضريبي ضمن (القاعدة الضريبية) وهو الذي يحدد على ماذا تفرض الضريبة، وما الدخل الصافي، وما التنزيلات المسموح بها في القانون الضريبي.. وما الاعتمادات الضريبية إن وجدت.

فضلاً عن ذلك فإن المادة (٢٥) من الدستور الجديد تفرض على الحكومة ضرورة القيام بإصلاح الاقتصاد العراقي.. والمادة (٢٦) تنص على أن الحكومة يجب أن تكفل وتشجع الاستثمار في العراق خاصة في هذه المرحلة، إذ لا يمكن إجراء إصلاح اقتصادي من دون إصلاح ضريبي، والمادة (١٠٧) من الدستور العراقي الجديد منحت الحكومة المركزية سلطات واسعة في وضع السياسات الضريبية لتنفيذ هذه الإصلاحات وتجنب الاعتماد الكلي على موارد النفط.

ثانياً: الإدارة الضريبية

يمكن تعريف الإدارة الضريبية بشكل مختصر بأنها: الإدارة التي تختص بتنفيذ القوانين، والتحقق من سلامة تطبيقها حماية لحقوق الدولة من جهة، وحقوق المكلفين (سواء كانوا أفراداً أم شركات) من جهة أخرى، وكذلك إصدار التعليمات والتشريعات الضريبية التي ترقى بالنظام الضريبي إلى أرفع درجات الكمال والإتقان، وينفس الوقت هي الجهة التي يوكل إليها وضع السياسة الضريبية موضع التطبيق العملي مع كفاءة السبل اللازمة لنجاحها بلوغ توجهاتها الضريبية، وبما يساعد الدولة على تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

إن مستوى كفاءة الإدارة الضريبية يمثل الحد الفاصل في إمكانية تطبيق الضريبة، فيجب أن يراعى عند تصميم النظام الضريبي اختيار

تلك الأنواع من الضرائب التي يمكن للجهاز الضريبي المتاح إدارتها بكفاءة ولعل هذا ما قصده الكتاب الأوائل عندما أشاروا لقاعدة الاقتصاد في نفقات الجباية.

× الهيكل التنظيمي للإدارة الضريبية

تعتبر دراسة الهيكل التنظيمي للإدارة الضريبية من الخطوات المهمة لدراسة النظام القائم في الإدارة الضريبية، وانه يمكن إجراء مراجعة اقتصادية للهيكل التنظيمي القائم وفقاً يأتي:

١. هل التنظيم يسمح بالاستخدام المناسب للموارد البشرية؟
٢. هل هناك تقسيم فعال للمسؤوليات والسلطات؟
٣. هل الأهداف المحددة واضحة ومناسبة لجميع المستويات الإدارية المسؤولة عن تنفيذها؟
٤. هل هناك وضوح وعدم تقارب في تسلسل السلطة؟
٥. هل يوفر الهيكل التنظيمي روح التعاون في مجال العمل؟

× متطلبات تطوير الإدارة الضريبية

إن نجاح وتطوير الإدارة الضريبية في ظل المستجدات الحديثة ومنها نظم المعلومات المبنية على استخدام التقنيات والمعدات الالكترونية وشبكات الاتصالات يتطلب توافر عدد من المقومات والشروط التي يتوقف عليها هذا النجاح والتطوير، ومنها ماياتي:

- اختيار انطباق الأنماط التنظيمية الملائمة

لتشغيل الأنشطة المتعددة المحققة للأهداف المتنوعة للسياسة العامة، وتحديد علاقات الجهاز الضريبي بالمنظمات الإدارية الأخرى في المجتمع مع تشخيص النظم الإدارية ولوائح الأفراد، وإجراءات العمل، بالإضافة إلى محاولة قياس تأثير عمل الإدارة ومخرجاتها النهائية على المحيطات التي تعمل فيها.

- التزام السلطة السياسية وإيمانها التام بأهمية الإصلاح والتطوير في مجال المنظومة الضريبية، والعمل على تنفيذه على جميع المستويات، وإلزام الأجهزة والمنظمات المختلفة بالخطط التي يتم إقرارها، والتنسيق بينها، وتحديد الأدوار والعلاقات الخاصة لجميع الأنشطة المتعلقة بالإصلاح والتطوير.

- توفير الإمكانيات البشرية والمادية والمعلومات الضرورية لإعداد وتنفيذ الخطط.

- إيجاد نظام للمراقبة والمتابعة، وتحديد جدول زمني لخطة الإصلاح والتطوير، والتعرف على المعوقات التي تعترض تنفيذها أولاً بأول، وإيجاد الحلول اللازمة لها.

- التحديد الدقيق لأهداف التطوير مع القدرة على الاستجابة للتغيرات التي تطرأ أو التكيف معها.

- كسب دعم وتأييد العاملين في مختلف المستويات الإدارية والتنفيذية وأقناعهم بأهمية وفوائد الإصلاح، بالإضافة إلى تأييد المكلفين أو المستفيدين من الخدمات العامة للدولة.

- التركيز على الأولويات التي تسهم في تحقيق الأهداف (مثلاً وحدة كبار المكلفين).

- تبسيط وتوضيح آليات العمل واختصار الكثير من الإجراءات والزمن اللازم للتحاسب الضريبي، وجباية الأموال المتحققة من العملية

الضريبية. - تحديث وتطوير آليات الحصول على المعلومات الدقيقة والواضحة.

- التدريب المستمر والتأهيل اللازم للجهاز الضريبي لمسايرة التطورات النوعية في تطبيق معايير المحاسبة الدولية عند إعداد البيانات المالية والمبادرة لاعتماد معايير المراجعة الدولية كأساس لمعايير مراجعة البيانات الضريبية.

- تكريس الثقة والحيادية بين الدوائر الضريبية، والمكلفين في استقلالية لجان الطعن وإعادة النظر، والدفع بها لتكون محاكم ضريبية مختصة.

٤. توسيع دور المحاسبين القانونيين في اعتماد البيانات الضريبية، وفرض إجراءات عقابية بحق المحاسب القانوني في حال اعتماد بيانات مغايرة للواقع ولا تتوافق مع قواعد المحاسبة والمهنة بهدف التهرب الضريبي وعلمه بذلك يحالته إلى القضاء المختص.

هذا الدور الذي أوكله القانون والمجتمع يعتبر دوراً مهماً ومسؤولية قانونية واجتماعية وأخلاقية من اللازم تأديتها بكل دقة وموضوعية وبمستوى مهني رفيع لأنه:

١. مساعدة المكلف لتكون بياناته شفافة وواضحة وتعبر عن الواقع والقانون.

٢. إعداد البيان الضريبي وفق القانون وهذا يساعد الدوائر المالية لمعرفة وضع المكلف حقوقه وواجباته.

٣. التأكيد في شهادة المحاسب القانوني وتقريره المرافق للبيان أن الحسابات أعدت وفق المعايير المحاسبية للبيان وإن مراجعتها تمت وفق معايير المراجعة مع ذكر جميع التحفظات والإيضاحات في التقرير إن وجدت.

٤. ضرورة قيام الجهات والنقابات المهنية بمتابعة عمل منظمي الحسابات ومراقبي الحسابات، بهدف الوقوف على مدى التزامهم بالمعايير المهنية وقواعد السلوك المهني لأداء عملهم بكل دقة وموضوعية ومهنية ومسؤولية واتخاذ الإجراءات التأديبية المناسبة بحق المقصرين منهم.

٥. العمل على إعادة هيكلة الوظائف في الإدارة الضريبية بما يتناسب مع متطلبات العمل، وبالشكل الذي يؤدي إلى إيجاد نوع من التجانس للعناوين الوظيفية مع طبيعة الأداء الضريبي.

٦. عمل برامج توعية توضح الخطوات البسيطة المتبعة في ربط وتحصيل الضريبة.

٧. عمل برامج تدريب للعاملين بالإدارة الضريبية لشرح الخطوات البسيطة وكيفية تنفيذها.

٨. الاعتماد على الكفاءات الإدارية والمحاسبية والقانونية المتخصصة في هذا المجال، والتي تواكب متطلبات العصر الجديد من العمل في الجهاز الضريبي.

٩. قيام الجهات التشريعية والقانونية بإصدار قانون خاص بالخدمة الضريبية، يتحدد من خلاله مهام وواجبات الإدارة الضريبية، فضلاً عن تحديد الحقوق التي يحصل عليها جميع العاملين في المنظومة الضريبية، وضمن هيكل تنظيمي ووظيفي خاص في هذا المجال.



الزراعة بين قلة الدعم وهجرة الفلاح

حسن ناصر



وما تعطيه فهي المعطاء ، وتعود أن يأخذ منها فلا يعطيها ، ذهب نظام وجاء آخر ، وفلاحنا ما زال يريد ويريد ، يريد دعم الدولة لأرضه ، ولا يدعمها هو بما أجادت من خيرها إليه ، وقف مع طوابير المتطوعين ، وأصبح جندياً أو شرطياً ، أو فراشاً ، لا يهم ما دام سينتعد عن الأرض ، وعند الحديث عن الدعم يتذكر بأنه صاحب أرض ، الأرض التي هجرها ونسي زراعتها ، واستولى السبخ على خصبتها ، ثم جعل من نفسه مساحاً وراح يخطط الأرض ويفرزها ، ويقطعها أرباً أرباً ليحولها الى قطع سكنية ، فالأرض ما زالت تدر عليه الأموال الطائلة ، ولكن ليس في زراعتها ، بل في تدميرها ، والدولة منشغلة عنه تاركة إياه يفعل ما يشاء ، وتحاول أن تنوء بنفسها عن لائمه ، فهو ثرثار وكثير التشكي ، دعمته بالسماذ فباعه في الأسواق ، دعمته بالقروض استغلها في غير الأرض ، فيما بقي من كان موضع سخريته على حاله ، يكد ويشقى ، ومهمل في طي النسيان ، فهو بعيد عن مجالس المتلمقين والوصوليين فالكلام ليس صنعته ، وترك الكلام لأصحاب الكلام ، وراحوا ينسبون معاناته لأنفسهم ويستولون على حصته من الدعم الحكومي والدولة بعيدة عنه ، لا تسمع له صوتاً ، فصوته ضعيف لا يسمع وصوتهم يعلو عليه ، وإدارت الدولة ظهرها لهذا الفلاح ،

ناقوس الخطر يدق ، فالزراعة في أرض السواد في خطر ، والأرض الخصبة الثرية في وادي الرافدين مهددة بالتصحر ، والنخلة رمز العراق الشامخ قد انحنى جذعها خجلاً ، فمن اكتشف الزراعة وعلمها للعالم ، أصبح بحاجة لمن يعلمه كيف يزرع ؟ شحت الأرض بعطائها ، بعد ان تمرد الفلاح عليها ، جادت عليه الأرض بخيراتها فقابلها بجحود وجفاء ، كان يزرع تحت ظلم الإقطاع يملأ جيبه وكرشه ، ولم يجد ما يسد به رمقه ، تحرر الفلاح وتملك الأرض وقبلها حرته ، وما كان يجود به لسيدته بخل به على نفسه ، والجهد الذي بذله بالأمس أصبح اليوم يتعبه ، وشمس الصيف وخيراتها راحت تضجره ، والمطر الذي يهطل بخيراته أصبح لا يطبق أحواله ، وراح يسخر من أقرانه ، من يتعب منهم ويجد في عمله ، فيزرعون زراعته ، فأطلق العنان لمخيلته واسماهم (حساوي) ، وكانت الأرض تجود وتجد ، هجر الأرض وان زارها فهو ضيف ، وسكن المدن واصبح دلالاً وتاجراً ، وقد تراه في معرض للسيارات وقد أصبح فريسة للمحتالين (سنوات عجاف ذاق مرارتها العراقيون بحصار لا نذب لهم فيه ، كان فيها يزداد ثراء وتعلياً ، نسي الأرض

له الأرض ، فالسوق قد اغرق ، وعليه تصريفها بايخس الأثمان قبل أن تتلف . وقد يهجر الأرض مرغماً ، ويترك أرضه عرضة للتصحر ، وقد يبحث عن عمل فلا يجده ، فينضم إلى جيش العاطلين يبحث عن إعانة الدولة له ، فلم تعنه الدولة وهو منتج ، فلعلها تعنه وهو عاطل ،

المجد المثابر ، وظل يكابد عناء الأرض وهو الذي تمسك بها ، فالأرض لم تعد نفس الأرض بالنسبة لهذا الفلاح ، جفاف وملوحة ، وأجور نقل باهظة ، ودعم يسمع عنه فلا يلمسه ، وأصبح حائراً في فائض إنتاجه ، فالدولة أغلقت مصانعها بانتظار المستثمر ، فعليه ان يدور في الأزقة بما وهبته

البطالة ودور الدولة المفقود في معالجتها

العمل، ووضع الحلول المناسبة للعمل، واستمرارية عملهم، لا ان تجعل شبكة الحماية الاجتماعية ملاذهم الاخير في الحصول على اعانة شهرية من المفترض ان تكون مؤقتة، توفر جزءاً يسيراً من احتياجاتهم، ودون ان توفر لهم اي فرص عمل الا ما ندر.

وعلى الدولة ان تتعامل بجدية مع مشكلة البطالة وان تعيد النشاط الى القطاعات المهملة في الصناعة والزراعة فأغلب العاطلين هم من هذه القطاعات وان نفسح المجال امامهم في خدمة وطنهم وبناء اقتصاده. وان نتعامل بواقعية مع الحجم الحقيقي للبطالة، وليس كما ادعي مؤخراً احد المسؤولين متفاخراً بتخفيض نسبة البطالة الى ٢٣٪ ، وهنا يحق للمواطن العراقي ان يتساءل كيف خفضت نسبة البطالة، واين هي المشاريع التي استوعبتهم؟

فالنسبة الحقيقية للبطالة عالية جداً وحسابها على أرض الواقع ليس بالامر العسير، فعدد المسجلين في شبكة الحماية الاجتماعية زائداً غير المسجلين مضافاً اليهم الاعداد الهائلة من البطالة المكتنفة فستظهر نسبتهم الحقيقية التي يجب على الدولة وضع الخطط الكفيلة بتوفير فرص العمل المناسبة لهم، وان لا نعتمد على استيعابهم في دوائر الدولة الا في حالة فتح مشاريع جديدة او النقص في الملاك، وان تفعل الدولة دور القطاع الصناعي الخاص والقطاع الزراعي لامتنعاص الاعداد الهائلة من العاطلين.

هذه السياسة افقدت عشرات الآلاف من العمال وظائفهم، وجعلت من قطاعات واسعة كان لها الفضل الكبير في استقطاب مئات الالوف من الايدي العاملة وتوفير فرص عمل مستمرة لها، في احلك الظروف الاقتصادية التي مر بها العراق، الى قطاعات مهملة طارئة للايدي العاملة، وتحريرها من دورها في عملية البناء الاقتصادي.

لقد اهتمت الدولة بتفعيل دور القطاع التجاري الخاص، وجعلته يعمل وفق ارادته دون اي ضوابط او رقابة وهذا جاء على حساب قطاعي الصناعة والزراعة، اللذين كانا الركيزة الاساسية في استقطاب الايدي العاملة وامتصاص البطالة، وكان الاخرى بهادعم هذين القطاعين لما لهما من اهمية كبرى في القضاء على البطالة والبناء الاقتصادي.

لقد اتخذت الدولة اجراءات عقيمة وحلولاً آمنة وليست جذرية في معالجة المشكلة، وهو التعيين في دوائر الدولة، اي الحد الذي اصبحت دوائر الدولة كافة مصابة بالترهل الوظيفي واعتبار من هم فوق الملاك ضمن البطالة المقدمة، وهي اسوأ بكثير من البطالة المكشوفة والمعروفة لما لها من تأثير سلبي في استنزاف الموارد الاقتصادية للدولة.

وكان من الاجدر للدولة في معالجة مشكلة البطالة هو في دراسة الاسباب التي جعلت من هذه الشرعية الواسعة من المجتمع ان تفقد وظائفها وتصبح عاجزة عن

نسبة البطالة واستفحالها فهي لم تفعل شيئاً لازالة الآثار السلبية للامر رقم (١٢) الذي اصدره الحاكم المدني (بول بريمر) عام ٢٠٠٤ الذي الغى بموجبه جميع القوانين والتعليمات المتعلقة بالاستيراد وتنظيم عمله، وفتح الباب على مصراعيه لاستيراد واغراق السوق العراقية بما تحتاجه وما لا تحتاجه بذريعة التحول الى اقتصاد السوق

خالد الخضاجي

ودون الالتفاف الى الاخطار الجمة التي تنشأ مع انتشار البطالة، من فقر وادمان على المخدرات وحتى الانتماء الى المجموعات الارهابية او الخارجة على القانون. لقد كانت للسياسة الاقتصادية الخاطئة والعشوائية التي انتهجتها الدولة منذ سقوط النظام السابق والى يومنا هذا اثره البالغ في رفع

البطالة هي طاقات معطلة وغير مستغلة من القوى البشرية القادرة على العمل، وهي مشكلة تعانيتها الدول النامية وخاصة ذات الاقتصاد الضعيف. والعراق احدي هذه الدول التي تعاني ظاهرة تفشي البطالة فيه وبنسب عالية جداً ووقفت الدولة عاجزة عن خفضها او الحد من تفاقمها،



سبل وآليات تحديث الإدارة الضريبية في العراق

الهيكلية على أساس الوظيفة



وانتقائهم ولهذا نعتقد بان التغيير في المناصب الادارية في جهازنا الضريبي يحتاج الى قواعد ومبادئ تسود هذا التغيير بغية تحقيق اهداف الاصلاح الاداري المنشود وفي مقدمتها الخبرة والكفاءة المطلوب توافرها في المرشح البديل حيث تكون القواعد هي الضمانة الاكيدة للالتزام الادارة بمبدأ (الشخص المناسب في المكان المناسب) من خلال البحث عن اكفأ العناصر وتجنب التمييز والمحاباة والترشيح على اساس المحسوبية او الولاء والعلاقات الشخصية او المزاجية مع وجود معرفة بقابلية المرشحين للمناصب الادارية التي سيشملها التغيير وهل يمتلكون الجدارة في اشغالها ومدى استيعابهم للقوانين والتعليمات التي تحكم عملنا الضريبي . . مع التقدير .

ومنذ عام ١٩٧٣ بدأت مديرية ضريبة الدخل العامة قبل ان تصبح هيئة عامة للضرائب بالتقسيم الجغرافي للانشطة التنفيذية للمديرية في بغداد وبدأت بفتح فروع لها في كافة المناطق . ان تجديد او تطوير اساليب العمل في فروع الهيئة سوف يثمر نتائج ايجابية اذا استطعنا اعادة الهيكلية على اساس الوظيفة للفروع وسبل واليات تحديث تتماشى مع المتغيرات المطلوبة لتطوير العمل الضريبي وفي سبيل ذلك اعدنا هذا البحث الذي يتناول تصميم هيكل تنظيمي لفرع الهيئة مع شرح مبسط للتشكيلات الادارية التي تنظمها واعداد دليل تنظيمي يتناول ملاك واختصاصات كل تشكيل ووظيفته مع بيان الواجبات والصلاحيات والعلاقات الوظيفية .

مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين والاسهام في تنمية موارد خزينة البلاد ، ومن اجل القضاء على هذه الافة لابد من اخراج العناصر المفسدة والدفع بعناصر جديدة كفوءة ونزيهة حيث التجديد والتحديث بالمناصب الادارية اصبحا حالة لابد منها وهذه مسألة في غاية الاهمية لبناء هيئة نظيفة وفاعلة . ان الانحرافات المالية والادارية ومخالفة القوانين والاحكام مثل الرشوة والاختلاس وهدر المال العام بالإضافة الى عوامل اخرى يمكن ان تسهم في تفشي ظاهرة الفساد المالي والاداري المتمثلة بقلة الوعي وعدم معرفة الليات للنظم الادارية وهو أمر يتعلق بعمل الخبرة والكفاءة وينبغي اخذها بنظر الاعتبار عند الشروع بتغيير المناصب الوظيفية لكي يكون البناء سليماً وببدائل افضل للحصول على أفضل النتائج من خلال التغيير المطلوب حيث لابد ان تأخذ الإدارة بنظر الاعتبار قواعد المشروعية الخاصة بالالزامات التي توجب على الإدارة ان تجعل الهدف الذي تسعى اليه من التغيير في المناصب الادارية مواجهة الازمة الادارية او لا كما يجب ان تكون الوسائل المستخدمة ملائمة للهدف الذي تسعى الى تحقيقه ثانياً وذلك يتم من خلال وضع الشخص المناسب في المكان المناسب ويتعين عندئذ تمكين الادارة من اتخاذ الاجراءات العاجلة في التغيير التي لم تعمل لغاية سوى المصلحة العامة دون غيرها ولهذا نرى ان الاهمية المعنوية والمهنية لموظفي الضرائب الذين سيقومون بادارتها تتوقف الى حد كبير على العناية التي تبذل في اختيارهم

يتم نقل الخبرة اليهم بممارسة العمل معهم دون القفز عليهم او ازاحتهم دفعة واحدة لكي لانخسر الاثنين معا ، حيث لايزال في جهازنا الضريبي عدد من المخلصين الأكفاء وموظفون فعالون جداً ومدراء مكرسون للعمل في هذه الظروف الصعبة إلا ان الإدارة لم تعتمدهم وأهملتهم وقامت بتعيين مدراء أقسام وفروع مهمة بالهيئة وبمواقع حساسة خلال فترة قصيرة دون التدقيق بخلفيات الكفاءة والمهنية والنزاهة للمرشحين الجدد تدقيقاً يفي بالفرص ولهذا نتوقع ان الخطط التي ترمي استخدامها الإدارة الجديدة سوف تتلاشى في وجه ضخامة الأعباء والمهام والمشاكل التي ستجابه هؤلاء الذين يفتقرون إلى الخبرة لإشغال تلك المواقع وحل وتصريف الأمور كما ينبغي ولذلك نؤكد بان إسناد المنصب يجب ان يكون على أساس النزاهة المهنية والكفاءة والإخلاص في اداء العمل ولا يتم ذلك الا بوجود الرقابة الأمنية والفاعلة مع قوة الإرادة والنية الصادقة لدى الإدارة العليا لمكافحة الفساد باتخاذها إجراءات صارمة وقائية او عقابية بحق عناصر الفساد ولكافة أقسام وفروع الهيئة ولقد لمسنا في الآونة الأخيرة رغبة صادقة من قبل الادارة العليا للهيئة للسير في طريق التغيير والتحديث والانتقال الى بناء جهاز ضريبي كفاء والقضاء على مظاهر آفة الفساد المالي والاداري المستشري في هذا الجهاز .

الاداري أي ان يسند العمل للموظف بما يتناسب مع قابلياته ومؤهلاته حيث ان عملية انتقاء الموظفين تهدف بالدرجة الاولى الى اختيار من هو اصلح من غيره لاشغال هذه الوظيفة او تلك . ومن اولى المهمات الصعبة خلال هذه المرحلة محاربة الفساد الاداري والمالي بجرأة وشجاعة وبدون تردد والمبادرة لابعد الموظفين المفسدين عن المواقع الوظيفية الفنية او الادارية المهمة مهما كانت درجاتهم او مستوى علاقتهم . لقد استبشرنا خيراً بادارتنا الجديدة وكنا نأمل ان تعتمد مقاييس عملية وجديدة في تقييم عمل الموظفين ولا بد ان تكون هناك حدود فاصلة بين من يعمل بجد واخلاص وكفاءة وبين من هو متعاس ولم يؤد واجباته على الوجه الاكمل خلال خدمته حيث لدينا مجموعة من الموظفين الاساسيين لا شانئ في سلوكهم الوظيفي ولا يشك احد في نزاهتهم ومشهود لهم بالحرص والتفاني والكفاءة في اداء الواجب المناط لهم ولديهم الخبرة والمقدرة على العطاء والمثابرة الجادة في العمل ينبغي الاستفادة منهم ومن تراكم خبرتهم وعدم التفريط بهم كما ونأمل ان تكون لدى الادارة العليا نظرة منصفة للأشخاص الكفوئين والتفريق بينهم وبين العناصر الخاملة وغير المنتجة طالما ان الامر يتعلق بالمصلحة العامة مما يتوجب وضع الشخص المناسب في المكان المناسب مع التخطيط لتهيئة البدائل وخلق الكوادر الجديدة من ذوي المؤهلات العلمية وتكليفهم بواجبات ومهام وظيفية بصورة تدريجية وبمرافقة الكادر القديم لكي

□ محمد حديد الزبيدي

لا شك ان الادارة ليست امراً سهلاً فهي في كل الأحوال تحتاج إلى دهاء وحكمة ومهارة لمعالجة امورها المختلفة وتصريفها بنجاح وباقل الخسائر من خلال الكشف عن قابلية الاشخاص الذين يشغلون الوظائف كما وان الشهادة ليست بالدليل القاطع على كفاءة حاملها لاشغال وظيفة ما . لانه اذا كان حامل الشهادة يصلح لهذه الوظيفة فقد لا يصلح مطلقاً لأخرى .

ان اختيار الشخص اللائق للعمل المناسب ليس بالعملية السهلة ويمكن ان نعتد طريقة التحكم لتعيين الاشخاص في الوظائف العامة بأسلوب يمكننا من الكشف عن المواهب والقابليات أي اسلوب المسابقة حيث ان اشغال المناصب يجب ان يقوم على اساس القابلية والجدارة والاختصاص مع الأخذ بنظر الاعتبار من له خدمة سابقة في وظيفة مثبت فيها ومشهود له بالكفاءة والنزاهة أي اختيار من هو أجدر من زملائه لاشغال الوظيفة العليا في السلم

مفاهيم ومصطلحات اقتصادية

هي أصول مشتركة ذات عمر طويل يتم استخدامها في المنشأة التجارية.
تكاليف ثابتة:
 هي تكاليف متواصلة في مجموعها على مدى الإنتاج بأكمله.
تعاملات آجلة:
 هي مبادلة معدل الصرف عن طريق ايداعات البنوك المودعة والتي يتم مبادلتها بعملة مختلفة في تاريخ محدد في المستقبل.

هو نموذج تقدر معادلاته باستخدام أساليب احصائية.
معدل ضربية فعلي:
 هو متوسط معدل الضريبة على مقدار معين من الدخل الخاضع للضريبة.
نظام سعر الصرف:
 هو مجموعة من القواعد والترتيبات والمؤسسات التي تتعامل الدول من خلالها لتسديد مستحقات كل منها لدى الأخرى.
أصول ثابتة:

كساد:
 هو فترة زمنية تمتد لبعض الوقت وتتسم بارتفاع البطالة وانخفاض الناتج والاستثمار وانخفاض درجة الثقة في الاعمال وكذلك انخفاض الاسعار وانتشار الفشل في قطاع الاعمال.
دولة:
 معدل الودائع الدولارية بالنسبة لمجمل الودائع المصرفية في دولة ما.
نموذج اقتصادي قياسي:

إعداد / المدى الاقتصادي
سند دين:
 هو صك ضمان تسانده فقط الجدارة الائتمانية لمن أصدره.
حساب مدين:
 هو تعبير يشير الى زيادة في الأصول أو انخفاض في الخصوم ، وفي ميزان المدفوعات قد يتمثل في بند مثل الواردات التي تخفض رصيد الدولة من العملات الأجنبية.

مقاربة بين روسيا والعراق وشروط صندوق النقد الدولي

طرفاً فيها وكان الأجدد بالحكومة العراقية التفاوض مباشرة مع الدائنين بشأن هذا الموضوع وبدون تدخل صندوق النقد وفرض شروطه القاسية وحتى الآن ما زالت الخطط الاقتصادية للدولة غير واضحة المعالم والأهداف.

الاوليغاركية العراقية متى ستظهر؟

إن هذه المرحلة التي يمر بها العراق هي شبيهة بالمرحلة التي مرت بها روسيا في فترة حكم الرئيس (بورس يلسن) بين عامي (١٩٩١-٢٠٠٠) وهي مرحلة جني الاموال في غفلة من الزمن وتركزها عند طبقة معينة معدة سلفاً ، وبعد ذلك تظهر للعيان لتسيطر على مقاليد السياسة والاقتصاد معاً .

مئات المليارات من عائدات النفط لم يعرف مصيرها ولم يلمس الشعب العراقي شيئاً منها الا النزر اليسير فالسلطو على المصارف والفساد الإداري والمشاريع الوهمية والمقاومات الخيالية التي تمنح للمسؤولين بالإضافة إلى الرواتب الضخمة والامتيازات والحصانة ضد ملاحقة القانون كلها هي مرحلة تأسيس طبقة شبيهة لطبقة الاوليغاركيين الروس ستظهر للعيان بشكل واضح متى ما تم لها جمع رؤوس الأموال الكافية للسيطرة على اقتصاد العراق .

هل هم حقاً مخطئون؟

بعد تولي (فلاديمير بوتين) الحكم في روسيا عام (٢٠٠٠) وانتهاء دور خبراء صندوق النقد الدولي (جبري) احد مستشاري صندوق النقد الدولي والمنتدب لمساعدة الحكومة الروسية أثناء عملية الخصخصة الكبرى مطلع التسعينيات وقال : (لقد اخطأ المستشارون المنتدبون لمساعدة روسيا على نقلها الى اقتصاد السوق فبدلاً من توزيع الملكية وخلق من أصحاب المصانع والمصارف الجشعين الفرصة لنهب روسيا محولين انفسهم بين ليلة وضحاها الى مليارديرين يمتلكون مجوهرات التاج الروسي في وقت تعصف بالبلاد موجة من الفوضى وغياب القانون.

وهكذا اكتشف هذا المستشار وبعد أكثر من عشر سنوات من التدمير للاقتصاد الروسي بانهم كانوا مخطئين ، وما كان ليعترف بهذا لولا إنهاء خدماتهم والتخلي عن ستراتيبيتهم .

فمتى ستدرك الحكومة العراقية ان ما استنزف من أموال قد فاق الديون المعدومة التي أسقطت عنه ، وان لهاثها خلف صندوق النقد ذي السمعة المعروفة عالمياً بكونه مؤسسة تسعى لإفكار الشعوب وإنفاذ شروطه القاسية من أجل استعادة أمواله كإرباح وإبقاء القروض كديون ، ما هو إلا الإيغال في تدمير الاقتصاد العراقي؟
 هي دعوة للحكومة العراقية المقبلة لان تضع الخطط الاقتصادية الكفيلة للنهوض بالاقتصاد العراقي بعيداً عن شروط صندوق النقد الدولي، فلا حاجة لأغنى دول العالم بهذا الصندوق ، ولدينا الكفاءات الاقتصادية ما يجعلنا مؤهلين لذلك .



والاقتصادية أيام الحقبة السوفيتية أثره في المزج بينهما وخلق بيئة تنافسية تكون الدولة احد أطرافها .
 كان لاستلام (بوتن) السلطة وانتهاجه سياسة اقتصادية مستقلة وتقليله لأظافر الأثرياء ومنعهم من التدخل في القرار السياسي والذي صرح علانية عند استلام الحكم بأن (عهد الأثرياء في إدارة الأمور السياسية قد ولى) أثره البالغ في نهوض الاقتصاد الروسي ، ولاول مرة يحقق نمواً قدره ٥٠٥٪ وهي نسبة جيدة اهلته لان يكسب ثقة الشعب الروسي ورضاه وغضب الرئيس الأميركي السابق (جورج بوش) الذي وضعه على رأس المثلث لأسوأ الرجال في العالم مع الرئيس الإيراني (احمدي نجاد) والفرنزولي (هيوغو شافيز) .

فوضى وغياب القانون مرة أخرى

بعد سقوط النظام السابق في العراق عام (٢٠٠٣) تولى الحاكم المدني (بول بريمر) ادارة البلاد مع مجموعة كبيرة من المستشارين الاقتصاديين بعد ان شهد العراق فوضى عارمة اكملها (بريمر) بإلغاء جميع القوانين المتعلقة بالاقتصاد وفتح أبواب نسبة التضخم واضعاف قدرة الدينار الشرائية مع إلغاء الدعم الحكومي وخصخصة القطاع العام.

وبعد إدارة (بريمر) تولت ثلاث حكومات السلفية في العراق من دون ان تضع القوانين الملائمة للاقتصاد العراقي او حتى الغاء اوامر (بريمر) والعودة الى القوانين السابقة لحين إعداد ما يقابلها من قوانين تلائم التحول لقد حشر صندوق النقد الدولي في التخطيط للاقتصاد العراقي مقابل إطفاء الديون السابقة المترتبة عليه ، مع ان هذه الديون لم يكن صندوق النقد الدولي

القروض والدعم السياسي للحكومة مقابل الحصول على حصص أخرى من الاقتصاد الروسي .
 وعندما بدأ نفوذ الشيوعيين بالتعاظم بسبب التدهور الاقتصادي وضعف حكومة (يلسن) على إدارة الأزمة الاقتصادية ضح هؤلاء (الاوليغاركيين) عشرات الملايين من الدولارات على حملة (يلسن) الانتخابية وكان لهم الفضل في فوزه بولاية انتخابية ثانية عام (١٩٩٦) فيما حصنوا هم بغنائم الحصص واستطاعوا السيطرة على كبريات شركات النفط ومناجم الذهب والفضة والنيكل وأصبحوا أكثر قوة وتحكماً في الاقتصاد والسياسة معاً.

نهاية دور صندوق النقد الدولي في روسيا:

لقد ظل الاقتصاد الروسي منذ مطلع التسعينيات وحتى عام (٢٠٠٠) يسير من سيئ الى أسوأ ولم تأت عملية الخصخصة بثمارها وأثبتت فشلها ، لقد ظل الرئيس (يلسن) يلهث من أجل قرض من صندوق النقد الدولي لا يتجاوز عدد أصابع اليد الواحدة من المليارات فيما كانت عشرات المليارات تهرب وتضخ إلى المصارف الغربية سنوياً عن طريق ما صنعه الخصخصة .

وبعد عجزه عن إدارة البلاد والنهوض باقتصادها هيات الرئيس (يلسن) لخلافته (فلاديمير بوتين) وهو احد (الاوليغاركيين) السبعة ورغم نجاحه وتحقيقه لثروات طائلة من عمليات الخصخصة الا انه اثبت نجاحه سياسياً وأدار البلاد بعيداً عن شروط صندوق النقد الدولي بعد ان انهى خدمات خبرائه ، وأنهى تدخل الأثرياء بالقرار السياسي للحكومة، واتجه الى تنشيط دور الدولة وشركاتها والمزج بين النظامين وقد كان لخبرته السياسية

اعداد / المدى الاقتصادي

كان للتحويلات الاقتصادية التي شهدتها روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي عام (١٩٩١) والفوضى التي اجتاحتها أثناء عملية التحول تشبه إلى حد كبير مع ما حصل في العراق بعد سقوط النظام السابق عام (٢٠٠٣) من فوضى وغياب القانون بل وتتطابق في جوانب عدة ، فما حصل في روسيا أعيدت صياغته من جديد في العراق بذريعة التحول الاقتصادي .

فما علاقة الفوضى بالتحويلات الاقتصادية ؟ وهل هي متعمدة أو أنها أخطاء بشرية يمكن معالجتها ؟
 وقد ورد في كتاب العالم الاقتصادي الأميركي (كرستينا فريلاندا) في كتابه (sale of the century) .

لقد كان لحاجة روسيا الماسة للمساعدات الخارجية وقروض صندوق النقد الدولي ، انها وقعت تحت شروطه القاسية والذي انتدب مجموعة من الخبراء والمستشاريين للعمل على مساعدة الحكومة الروسية في عملية التحول الاقتصادي .

ففي غفلة من الزمن وغياب القانون تحولت خزائن الاقتصاد الروسي بين عشية وضحاها إلى جيوب مجموعة صغيرة من رجال الأعمال لا يتجاوز عددهم السبعة أشخاص من المتعاطشين بشكل غير اعتيادي للثراء ومن دون ان يقرقوا أي قانون (لعدم وجوده اصلاً) وباستخدام عملية الخصخصة أصبحوا من اصحاب المليارات وجنوا من الذوات ما عجز الشعب الروسي بملايينه المئة والسبعة والاربعين من ان يجني ربع ما جنوه .

هذه المجموعة الصغيرة الصغيرة التي أطلق عليها اسم (الاوليغاركيين) لعبت دوراً أساسياً في تدمير الاقتصاد الروسي ونهب أمواله .

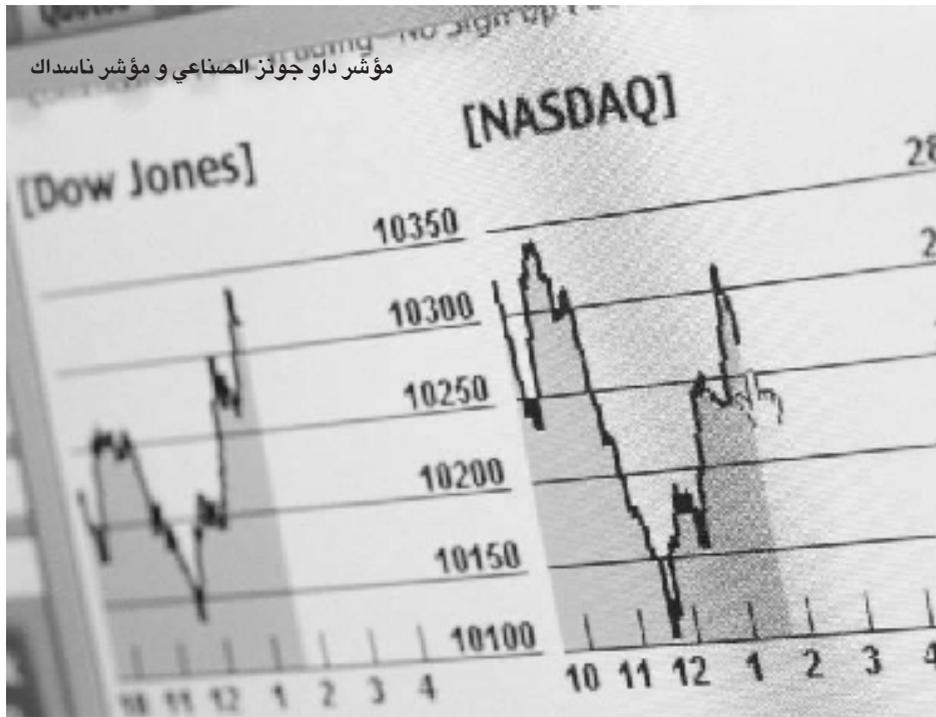
الاوليغاركيين وتعاطم نفوذهم

لقد سيطر (الاوليغاركيين) السبعة على جميع مفاصل الاقتصاد الروسي من شركات النفط ومناجم الذهب والنيكل والتي تشكل ركائز الاقتصاد الروسي بالإضافة الى سيطرتهم على أغلب وسائل الدعاية والإعلام .

لقد بلغ نفوذ (الاوليغاركيين) ذروته عام (١٩٩٦) عندما اوشكت حكومة (بورس يلسن) على سقوطها السياسي والمالي بالإضافة إلى الأزمة القلبية التي تعرض لها الرئيس يلسن ووقوع وزارة الخزانة في أزمة مالية خانقة أدت جميعها الى انخفاض شعبيته ، وقد استطاع الشيوعيين الروس والقوميون الحصول على ثلثي مقاعد البرلمان مما ترك الحكومة في حالة شلل تام .

لقد استفاد (الاوليغاركيين) من هذه الأزمة وعقدوا صفقة أطلق عليها اسم قروض مقابل حصص (Loans - for - shares) حظيت بموافقة خبراء صندوق النقد الدولي والشيوعيين الروس على حد سواء .
 فمن حيث الجوهر قدمت مجموعة (الاوليغاركيين)

سوق الأسهم المالية



مؤشر داو جونز الصناعي ومؤشر ناسداك

(٢٢)

تأليف: ريك هافر & سكوت هين

ترجمة: اسلام عامر

مؤشرات الأسهم

حصل العديد من المستثمرين على مدى سنوات عدة على الفائدة من مؤشرات السهم المالية و ذلك من خلال تعقب الميول العامة لأسعار الاسهم المالية.

و يعد مؤشر داو جونز الصناعي ومؤشر ستاندراند اند بورز ٥٠٠ ومؤشر ناسداك المركب من المؤشرات الاكثر شعبية و شهرة على صعيد الولايات المتحدة و العالم.

مؤشر داو جونز الصناعي

ان مؤشر داو جونز الصناعي اكبر المؤشرات و اكثرها شهرة في الولايات المتحدة و كثيراً ما يشار الى هذا المؤشر بأسم (داو) للسهولة و علاوة على كون هذا المؤشر الاكثر شهرة فهو من بين اضيق مؤشرات الاسهم. حيث يتتبع مؤشر داو جونز الصناعي مسار اسعار ثلاثين سهماً فقط. و على الرغم من قلة الاسهم التي يحتويها هذا المؤشر الا انها الاسهم الاكثر مداولة في الولايات المتحدة. حيث تعرف هذه الاسهم على انها اسهم ناجحة، فيدرج هذا المؤشر في بيانه التغيرات الحاصلة في اسهم الشركات التي يحتويها و على مر الزمن.

و يتألف مؤشر داو جونز الصناعي من دمج اسعار ثلاثين سهماً لتكون كيان هذا المؤشر. و لا يعني مستوى المؤشر الكثير من الاهمية بحد ذاته، بل ان الامر الاكثر اهمية بالنسبة للمستثمرين هو التغيرات الحاصلة في المؤشر و مرور الزمن، فتوفر لنا التغيرات الحاصلة في المؤشر، وليس مستواه، بمعلومات قيمة حول سوق الاسهم المالية و اجمالي العائدات لأستثمار شخص ما. فغالباً ما تخبرنا نشرة الاخبار المسائية على سبيل المثال عن النسبة التي تغير به مؤشر داو جونز الصناعي عن الليلة السابقة، فلنفترض ان النشرة قد اخبرتنا ان مؤشر داو جونز الصناعي قد ارتفع بمقدار ١٢٠ نقطة، فكيف لنا ان نفسر هذا؟

اولاً، يعني هذا الخبر ان الاسهم الثلاثين المكونة لهذا المؤشر قد ارتفعت في المعدل و في السعر، و ثانياً، يعني ذلك الامر ايضاً ان المستثمر الذي يملك هذه المجموعة من الاسهم سيحصل على ارباح ايجابية لذلك اليوم. فغالباً ما يتم التعبير عن هذا بنسبة مئوية عن مستوى المؤشر.

و للتوضيح على نحو اكثر تفصيلاً سنقول ان اغلق المؤشر بنسبة قيمتها ١١,٠٠٠ فان اغلاقه اليوم ستكون بـ ١١,١٢٠ و هذا يعني ان معدل سعر السهم في المؤشر قد ارتفع بما يقارب واحد بالمئة (١٢٠/١١,٠٠٠) و ان هذه النسبة ليست بالغريبة، فتمه بعض الاوقات التي يكون فيها الفارق ضئيلاً و قد ينخفض المؤشر انخفاضاً حاداً كما حصل في التاسع عشر من اكتوبر/تشرين الاول في عام ١٩٨٧ حيث سقط مؤشر داو جونز الصناعي عن مستواه بقيمة ١٢ بالمئة، فكانت هذه النسبة من اكبر نسب تراجع المؤشر في تاريخ السوق.

فعلى الرغم من ان مؤشر داو جونز الصناعي الاكثر شهرة في الولايات المتحدة بيد انه الممثل الاصغر لأجمالي شركات الولايات المتحدة الامريكية.

حيث يقتصر تمثيل هذا المؤشر على حفنة صغيرة من الشركات و فضلاً عن ذلك فإنه يخص جزءاً من الشركات. و مؤشر داو جونز الصناعي مؤشر يقيس مستوى ثقل اسعار الاسهم و بعبارة اخرى

فأن الوزن الاكبر في سعر السهم يرد الى الشركة المالكة لذلك السهم.

في السوق.

فيبنى الادعاء الذي يقول بان (س) من الشركات هي الاكبر على القيمة السوقية للشركة و التي تحققها شركة ايكسون موبيل و جنرال إلكتريك و مايكروسوفت على سبيل المثال.

و على الرغم من أن (وال مارت) من اكبر متاجر البيع بالتجزئة الا انها ليست على قمة الخمس شركات ذات القيمة السوقية الاكبر في السوق. فنجد ان الشركة ذات القيمة السوقية الاكبر موجودة أسهمها في مؤشر ستاندراند أند بورز ٥٠٠ كما هي الحال مع مؤشر داو جونز الصناعي فأن مستوى مؤشر ستاندراند اند بورز ٥٠٠ لا يوفر لنا في واقع الامر بالكثير من المعلومات المفيدة بحد ذاته، بل ما يمثل المعلومات المفيدة في هذا المؤشر هو التغيرات الحاصلة على مر الزمن في هذا المؤشر.

فيوفر هذا المؤشر النسبة المئوية على وجه الخصوص و التي تستخدم في قياس عوائد الاسهم حيث يتم حساب التغيرات في النسبة المئوية من خلال اخذ قيمة المؤشر في يوم معين ناقصاً قيمة المؤشر ليوم سابق لذلك اليوم مقسومة على مستوى المؤشر في يوم سابق ما. و ما يهتم به المستثمرون هو العوائد المستحصلة من امتلاك سهم و ليس مستواه. و المرة الوحيدة التي يتم مناقشة مستوى السهم فيها هي المرة التي يصل فيها مستوى المؤشر مستوى عالياً في كل مرة يرتفع فيها.

مؤشر ناسداك المركب

ينطبق لنا مؤشر كبير اخر في الولايات المتحدة في سوق ناسداك للاسهم (الرابطة الوطنية لسامسة الأوراق أليا) فيمثل هذا المؤشر على وجه العموم القطاع التكنولوجي للاقتصاد و يتبع المستثمرون مؤشرين منفصلين لناسداك. يقيس المؤشر الاول اسعار جميع الاسهم المتداولة في بورصة ناسداك بينما يتتبع الثاني مسار تحركات اسعار الاسهم في الشركات المئة الاكبر و التي تقوم بالتجارة في بورصة ناسداك و يعد مؤشر ناسداك مؤشراً كثير التقلبات حيث انه اكثر تقلباً من مؤشر داو جونز الصناعي و ستاندراند أند بورز ٥٠٠.

فعلى سبيل المثال انحدر مؤشر ناسداك المركب في بداية عام ٢٠٠٠ عن قيمة الذروة التي حققها قبل ذلك الانحدار فكان ذلك الانحدار انحداراً يكبر عن قيمة الانحدار في مؤشر داو جونز الصناعي و ستاندراند اند بورز ٥٠٠ و بحلول عام ٢٠٠٦ بقي مؤشر ناسداك المركب بمستوى يقل بكثير عن مستوى الذروة التي وصلها عام ٢٠٠٠ و في الوقت ذاته استعاد مؤشر ناسداك المركب قيمة الذروة التي وصلها عام ٢٠٠٠.

فعندما نفكر في ذلك سنجد ان الاسهم التي حققت الوزن الاثقل في سعر السهم هي الاسهم الاكثر اهمية من غيرها في المؤشر و ليس بالضرورة ان تعود هذه الاسهم الى الشركة الاكبر في المؤشر.

و لفهم ذلك ضع شركة بريكشاير نصب عينيك فهي ليست مدرجة في مؤشر داو جونز الصناعي و لا تقوم بدفع عوائد السهم و تقسيمها على المستثمرين بنسب معينة، بل تستبقي على الارباح و تعيد استثمارها في بناء قيمة اعظم و علاوة على ذلك فإن الشركة لم تقم بتقسيم اسهمها فالعديد من الشركات تقوم بتقسيم اسهمها عندما يصل سعرها الى اكثر من المئة دولار، ففي حالة تقسيم السهم لمرتين سيحصل مالك السهم الواحد على سهم آخر علاوة على السهم الاول الذي كان يمتلكه.

و لا يؤثر هذا الاجراء على القيمة الاساسية للشركة و باتخاذ فان سعر السهم سينقسم الى النصف، و لا تقوم شركة بروكشير هاثاوي بهذا الامر.

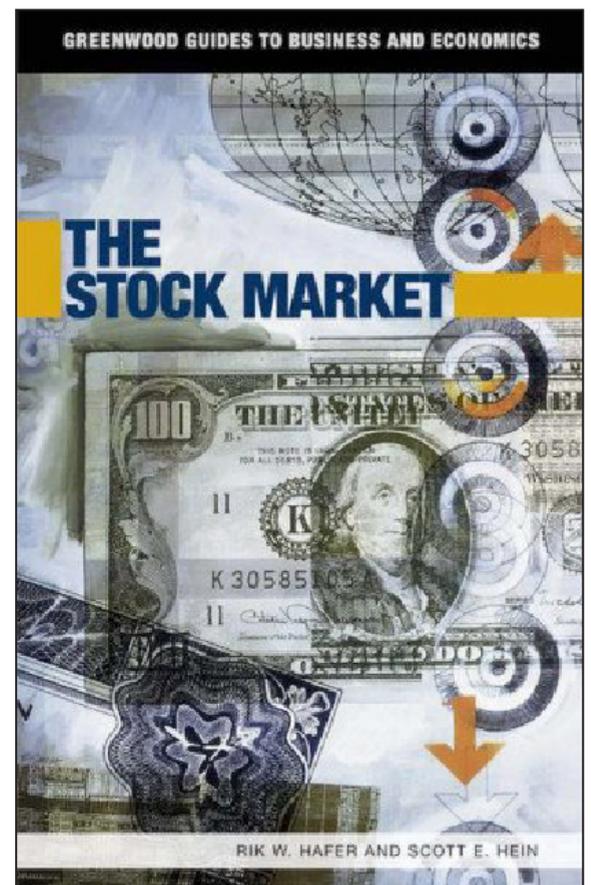
فماذا لو كانت هذه الشركة من ضمن الشركات المدرجة على لائحة مؤشر داو جونز الصناعي؟ حيث يتم مداولة اسهم شركة هاثاوي مؤخرًا (٢٠٠٦) بقيمة تفوق الـ ٨٠,٠٠٠ دولار للسهم الواحد فان كانت شركة بروكشير هاثاوي في مؤشر داو جونز الصناعي فسيكون لها وزن يبلغ ثمانمئة ضعف عن الاسهم الاخرى في المؤشر. و ذلك لان عموم اسعار الاسهم الاخرى يبلغ اقل من ١٠٠ دولار للسهم الواحد، فيوضح لنا هذا المثال المشكلة في المؤشر و المرتبطة بوزن السهم، وعلى الرغم من هذا فان مؤشر داو جونز الصناعي شائعة و متعارف عليها و يمكن فهمها على نحو سلس ذلك فضلاً عن امتلاك هذا المؤشر تاريخاً طويلاً.

مؤشر ستاندراند أند بورز ٥٠٠

يوضع مؤشر ستاندراند اند بورز ٥٠٠ على الأرجح في المرتبة الثانية من حيث الشعبية التي يحظى بها في الولايات المتحدة الامريكية من بعد مؤشر داو جونز الصناعي.

و كما هو واضح من اسم هذا المؤشر فإنه يحتوي على اسعار ٥٠٠ سهم التي تعود بصفة عامة الى شركات اكبر ففقتاس جميع اسعار اسهم مؤشر ستاندراند اند بورز ٥٠٠ بالقيمة السوقية للشركة و التي تحسب من خلال ضرب قيمة السهم الواحد بعدد الاسهم المستحقة (المتداولة) للمساهمين.

و يتم استخدام هذه الطريقة غالباً لحساب حجم الشركة فعلى سبيل المثال نرى انه من المسلم به ان شركة جنرال موتورز هي الشركة الاكبر في الولايات المتحدة، و يتم اعتماد مثل هذا الامر على اساس القيمة السوقية للشركة و المحسوبة من ضرب سعر السهم الواحد بعدد الاسهم المستحقة، و التي تتجاوز بقيمتها قيمة اي شركة موجودة



قضية تويوتا . . وتحمل المسؤولية عن الأخطاء بشجاعة



بيانات للشركة لكنه أشار إلى أنها يمكن العثور عليها فقط إذا عرف أحد العاملين أين عليه أن ينظر؟ وقد أعلن النائب الجمهوري مارك ساوير أنه "كان قلقاً" بشأن الإشارات إلى أن الشركة قد انكبت على المشكلة في أوروبا قبل الولايات المتحدة، فكان رد أينايا "ليس هناك طريقة نستطيع بها التمييز بين السواق الأمريكيين وغيرهم".

و في شهادته، حاول تويوتا طمأنة المشترين مجدداً بأن الشركة كانت منكبّة على المشكلات التي أدت إلى استعادة السيارات. إضافة إلى ذلك، أن الشركة كما قال كانت تتحرك لإصلاح سمعتها المتضررة. "وقد وضعت شخصياً الأولوية العليا لتحسين النوعية على الكمية. وقد تشاطرت هذا الاتجاه مع أصحاب الحقوق لدينا".

وجاء في حديث لرئيس مبيعات تويوتا موتور في الولايات المتحدة، جيمس لينتر، إلى لجنة التجارة أن التصليحات المقررة يمكن أن تحل المشكلة "بشكل غير كلي". وقال رداً على سؤال إن تويوتا ما تزال تتفحص مشكلة التسريع المفاجئ، بما في ذلك احتمال أن يكون هناك خلل في نظام ألكترونيات السيارة، إضافة إلى ذلك. و لو أن تويوتا وأينايا قد قالوا إنهما على ثقة من أن نظام الكمبيوتر لا خلل فيه.

عن / Interational Herald Tribune

وأواخر عام ٢٠٠٨. و بدأت تويوتا بتغيير الإنتاج على السيارات المباعة في أوروبا و اكتمل عند كانون الثاني، أي قبل أسابيع من قيامها باستعادة ملايين السيارات في الولايات المتحدة. و قال أينايا "إننا لم نخف ذلك، لكن لم نشاطره بشكل ملائم، و نحتاج إلى القيام بعمل أفضل في تشاطرنا ما عرفناه في أوروبا مع الولايات المتحدة لرؤية إن كان هناك من خطر على المستهلكين الأمريكيين". و قال: إن الجانب الأمريكي من تويوتا "لم يكن على اطلاع أو لم يُبلّغه أحد" عن الوضع الأوروبي حتى كانون الثاني، حين علم شيئاً عنه. و أضاف أينايا أن المعلومات أدرجت في قاعدة

و إنه يحث أصحاب هذه السيارات على مراجعة وكالات البيع المرخصة. و قد أُلقت جلسة الاستماع أيضاً ضوءاً جديداً على الطرق التي فصلت بها تويوتا عن عملياتها العالمية. فقد أقر أينايا، مدير تويوتا في الولايات المتحدة، بشهادته، بأن تويوتا كانت عارفةً بالقضايا المتعلقة بدواسة التعطيل في أوروبا قبل عام من الحوادث في الولايات المتحدة. و كانت تلك مسألة حرجة، لأن مديري تويوتا التنفيذيين في الولايات المتحدة قد قالوا إنهم اكتشفوا ما يتعلق بدواسة التعطيل في شهر تشرين الأول / أكتوبر فقط. و قد ظهرت التقارير الأولى المتعلقة بالدواسة في بريطانيا و أيرلندا في



أما لاهود، وزير النقل، فقد كان في حالة دفاعية على امتداد الجلسة، و كان من المفترض أولاً أن يلتحق به ديفيد ستريكلاند، الرئيس المثبت حديثاً لإدارة سلامة طرق المرور القومية. و على الرغم من أن ستريكلاند و مسؤولين آخرين من وكالته كانوا في الجلسة، فإن لاهود أصر على الظهور أمامها منفرداً، قائلاً إنه يتحمل المسؤولية الكاملة عن أفعال وزارته. و في أثناء مساعلته في الساعة الثالثة من جلسة الاستماع، بدأ سريع الغضب حين سأله النائب الجمهوري جاسون شافيتز عما إذا كانت تويوتا تعامل بالطريقة نفسها التي عوملت بها جنرال موتورز، التي تلقت إسعافاً حكومياً، و صانعي سيارات آخرين، فأجاب "بالتأكيد". و حين سُئل عما إذا كانت وكالة السلامة قد أصبحت قريبة جداً من الصناعة، رد لاهود ببنبرة ساخنة "ليست هناك علاقة حميمة. و كنا، في الثلاث سنوات الماضية، قد استعدنا ٢٣ مليون سيارة". و أحس لاهود بشهادته هياجاً في قاعة اللجنة بإعلانه أن ملايين السيارات المستعادة من نوع تويوتا "لم تكن سليمة"، تكراراً منه لتعليق عام قاله قبل أسابيع قليلة بأن المالكين ينبغي ألا يسوقوا سياراتهم المستعادة. و كما فعل مع تلك التعليقات السابقة، فإنه عدل من تصريحه أمام اللجنة، قائلاً بأن السيارات المستعادة من أية شركة سيارات تحتاج للتصليح،

□ ترجمة / عادل العامل

حضر أكيو تويوتا، رئيس شركة تويوتا اليابانية للسيارات، جلسة استماع في الكونغرس الأمريكي تحدث فيها عن قضية استعادة ملايين السيارات بسبب عطل فني، و أعرب عن اعتذاره و تحمله المسؤولية الشخصية عن ذلك.

غير أن وزير النقل، ريموند لاهود، قدم مفاجآت أخرى في الشهادة الساخنة أحياناً، بما في ذلك المناسبات الكثيرة التي لم يكن قادراً فيها أو رافضاً الإجابة على أسئلة مفصلة عن تعاملات وزارته مع شركة السيارات.

و قد قضى كلا الرجلين ساعات أمام لجنة المراقبة و الإصلاح الحكومي، و هي واحدة من ثلاث هيئات محلفين تحقق في استعادة أكثر من ستة ملايين سيارة و التأخير في التجاوب مع مشكلات التسريع المفاجئ.

و قد تحدث تويوتا بطريقة هادئة، و إلى يمينه مترجم، و إلى يساره المسؤول الرئيس للشركة عن أميركا الشمالية، يوشيمي إينايا. و انتقده ممثل في اللجنة لإخفاقه في إبداء الندم الكافي تجاه أولئك الذين كانوا قد قتلوا في الحوادث الناجمة عن مشكلات التسريع في انطلاق السيارة، فقال تويوتا "إنني أتقدم بتعازي من أعماق قلبي".

اقتصاديات

جدوى التراخيص النفطية

عباس الغالبي

يتوقع خبراء النفط ان ثمة طلباً متزايداً على النفط خلال الاعوام العشرة المقبلة الذي سيصل بحسب الخبراء الى 110 مليار برميل ، حيث يتزامن ذلك مع السقف الزمني المحدد لعقود المبرمة ضمن جولتي التراخيص النفطية الاولى والثانية والسابعة لزيادة الانتاج النفطي الى ما يقارب 6 ملايين برميل يومياً .

ومن هنا تتأتى الاهمية الكبيرة للنفط العراقي الذي ستشهد أسعاره ارتفاعاً لافتاً للنظر بسبب زيادة الطلب عليه ، حيث سينعكس المردود الاقتصادي والمادي على الفرد العراقي خلال فترة قياسية مع الاخذ بنظر الحسبان حجم السكان وخطط الحكومة المتبعة بهذا الاتجاه فضلاً عن ضرورة اقرار قانون النفط والغاز الذي مازال يدور في فلك البرلمان ، الامر الذي يجعل جولتي التراخيص الاولى والثانية والعقد المبرمة ذات جدوى اقتصادية كبيرة تلقي بظلالها على المشهد الاقتصادي برمته وبتفاصيله وبمحاوره وقطاعاته ولاسيما المعطلة منها .

ولم تكن جولات التراخيص مبعثاً لزيادة الانتاج النفطي فحسب ، بل هي فرصة كبيرة لاعتماد العراق على برنامج استثماري قادر على توسيع طاقته الانتاجية والتصديرية من خلال انتشال البنية التحتية للمؤسسات النفطية

والتي تعد غير قادرة وغير

ملائمة بسبب التدهور الذي

أصاب القطاع النفطي وحدد

قدرته على الانتاج والتصدير

، فالعقود المبرمة هذه تتضمن

في حيثياتها اعادة تأهيل

المنشآت النفطية وجعلها قادرة

على مسايرة حجم الانتاج

المطلوب من الحقول المشمولة

في جولتي التراخيص ولذلك

فان استثمار القطاع النفطي

سيكون حاضراً لتطوير

القدرات الاستخراجية .

ولابد من الإشارة هنا الى ان

كلفة استخراج النفط العراقي

بحسب الخبراء ستكون قليلة

نسبة الى عمق الآبار وهذه

تعد ميزة أخرى لقللة تكاليف

الاستخراج وسهولتها والتي

ستؤثر حتماً على انسيابية

العقود وتكلفتها وبالنتيجة

تحقق جدواها الاقتصادية .

وبغض النظر عن شرعية

هذه العقود في ظل عدم

وجود قانون ينظم عمل قطاع

النفط والغاز فأنها تمثل خطوة جادة لتطوير القطاع النفطي

ومايمثله ذلك من انعكاس مباشر على القطاعات الاقتصادية

كافة ، ذلك ان الاقتصاد العراقي مازال ربيعياً يعتمد على النفط

كمصدر تمويل أحادي ولذلك فأن التطور الذي يصيب هذا القطاع

يصيب القطاعات الأخرى مباشرة ، فالجدوى التي تحملها العقود

النفطية هذه كبيرة ومهمة ليس على مستوى الانتاج والتصدير

فحسب، بل على مستوى القطاعات الأخرى التي تعاني من الكساد

والخمول .

ولابد من الإشارة هنا الى هذه العقود بحاجة الى بيئة تشريعية

تنظم عملها وتكون غطاءً لها منعاً للتفرد والاجتهادات في القرارات

وكسراً للخلافات والاختلافات التي نشبت قبل ابرام هذه العقود

وبعدها ، هذا فضلاً عن الجوانب الفنية والتقنية التي تستخدم

من قبل الشركات الاجنبية والمحلية ضمن ساحة عمل العقود

المشار إليها في جولتي التراخيص .

وتبقى الأنتظار ترنو الى المعطيات التي تفرزها هذه العقود على

أرض الواقع وتحقيق الوعود التي تعلن عنها وزارة النفط بين

الحين والآخر من الوجهة الفنية التي تتعلق بالانتاج والتصدير

والتي تتزامن مع تكهنات الخبراء لزيادة الطلب على النفط العالمي عموماً والعراقي خصوصاً .

abbas.abbas80@yahoo.com

متخصصون : عدم مطابقة السمنت المستورد للمواصفات العراقية يشكل تهديداً للمستهلك العراقي



تشهد اسواق المواد الانشائية هيمنة البضائع الاجنبية المستوردة وتراجع الصناعة المحلية وشيوع الطابع التجاري على العديد من البضائع والسلع التي لاتنطبق عليها مواصفات الجودة والنوعية ، ومن بين تلك السلع مادة السمنت التي تدخل في اعمال البناء والتشييد واهمية مطابقتها للمواصفات النوعية .

بغداد / علي الكاتب

المهندس جمال الربيعي العضو في لجنة الفحص المختبري للمواد المستوردة الداخلة للسوق المحلية في منظمة بحوث السوق والجودة اكد ان اكتشاف عدد من انواع السمنت غير المطابق للمواصفات والموجودة حالياً في الاسواق المحلية سواء من مادة السمنت العادي ام المقوام، وهي مستوردة من عدد من البلدان المجاورة وغيرها ،ولقد تم اجراء الكثير من الفحوصات المختبرية بالتعاون مع اللجان الموجودة في المؤسسات الحكومية والمكاتب الاستشارية في بغداد والمحافظات ،حيث ثبت بالدليل القاطع عدم مطابقة معظم العلامات التجارية لمادة السمنت المستوردة ورياءتها. وقال: ان معظم تلك المنافذ التي تدخل منها تلك المواد هي المنافذ الحدودية من بعض الدول المجاورة للعراق ،ان تدخل كميات كبيرة من مادة السمنت المستورد من دون القيام بفحوصات مختبرية ونوعية لضمان مطابقتها للمواصفات العراقية في النوعية والجودة، لتباع بعد ذلك في الاسواق المحلية وهي لاتحمل تلك المواصفات ، من

دون قيام الجهات المختصة بدورها في هذا المجال .علما ان هناك عدة جهات حكومية تقع على عاتقها هذه المهمة وهذا مانص عليه قرارمجلس الوزراء المرقم ٤١٤ لسنة ٢٠٠٩ .

فيما قال الخبير الاقتصادي سلام مرتضى استاذ الاقتصاد في كلية العلوم الاقتصادية ان موضوع تشديد الرقابة يعد امرا في غاية الاهمية والالتزام باجراء الفحوصات المختبرية على المنافذ الحدودية وعدم ادخال مادة السمنت غير المطابقة للمواصفات والذي من شأنه ضمان دخول مواد مطابقة للمواصفات المحلية وعدم الاضرار بالمواطن العراقي سواء كان من شريحة التجار أم المستهلك العادي الذي يبحث عن الاجود وهذا امر غريزي موجود لدى كل انسان.

واضاف: ان لصناعة السمنت العراقية تاريخاً حافلاً بالانتاج وتحقيق الجودة وكسب سمعة جيدة لدى المستهلك العراقي اضافة الى حصوله على السمعة الجيدة لدى المستهلك في خارج العراق بعد ان كان العراق يصدر كميات كبيرة من السمنت الى الخارج ،جعلته يحتل مكانة مرموقة بين المصانع والمراكات التجارية الأخرى المعروفة في المنطقة بشكل خاص والعالم بشكل عام.

وتابع: ان هناك الكثير من مصانع السمنت في العراق تنتشر من شماله الى جنوبه مروراً بالوسط وهو دليل على ان صناعة السمنت في البلد صناعة منتشرة في جميع المناطق برغم اختلاف التضاريس والعوامل المناخية من المناطق الجبلية والمنحدرة الى المناطق المنبسطة والرسوبية وكذلك فيها دلالة على ان هذه الصناعة مزدهرة وتتوفر فيها عوامل البنى التحتية بخلاف عدد كبير من الصناعات في العراق من جهة وصناعة السمنت لدى الدول التي تصدر الى العراق في الوقت الحاضر من جهة أخرى.

وأشار الى ان لوزارة الصناعة والمعادن عدداً من تلك المصانع المنتشرة في البلاد وهي في النجف وكربلاء والثنى وبابل والبصرة والسليمانية والانبار،اضافة الى صناعة المواد الأخرى الداخلة في البناء كالنورة والبورك والجص وغيرها ومعظمها للقطاع الخاص ،وهنا تبرز الحاجة الى دخول القطاع الخاص بقوة في هذا المجال ليكون شريكاً حقيقياً للقطاع العام في صناعة السمنت العراقية والذي متى تحقق فستكون لصناعة السمنت في البلد اهمية كبرى ومكانة لاتدانيها اي دولة او شركة عالمية متخصصة بهذا القطاع.

تصوير : سعد الله الخالدي - مهدي الخالدي

الاصلاحات الاقتصادية : التصحيح اللغوي : محمد السعدي

الاصلاحات الاقتصادية : تحرير : عباس الغالبي

الاصلاحات الاقتصادية